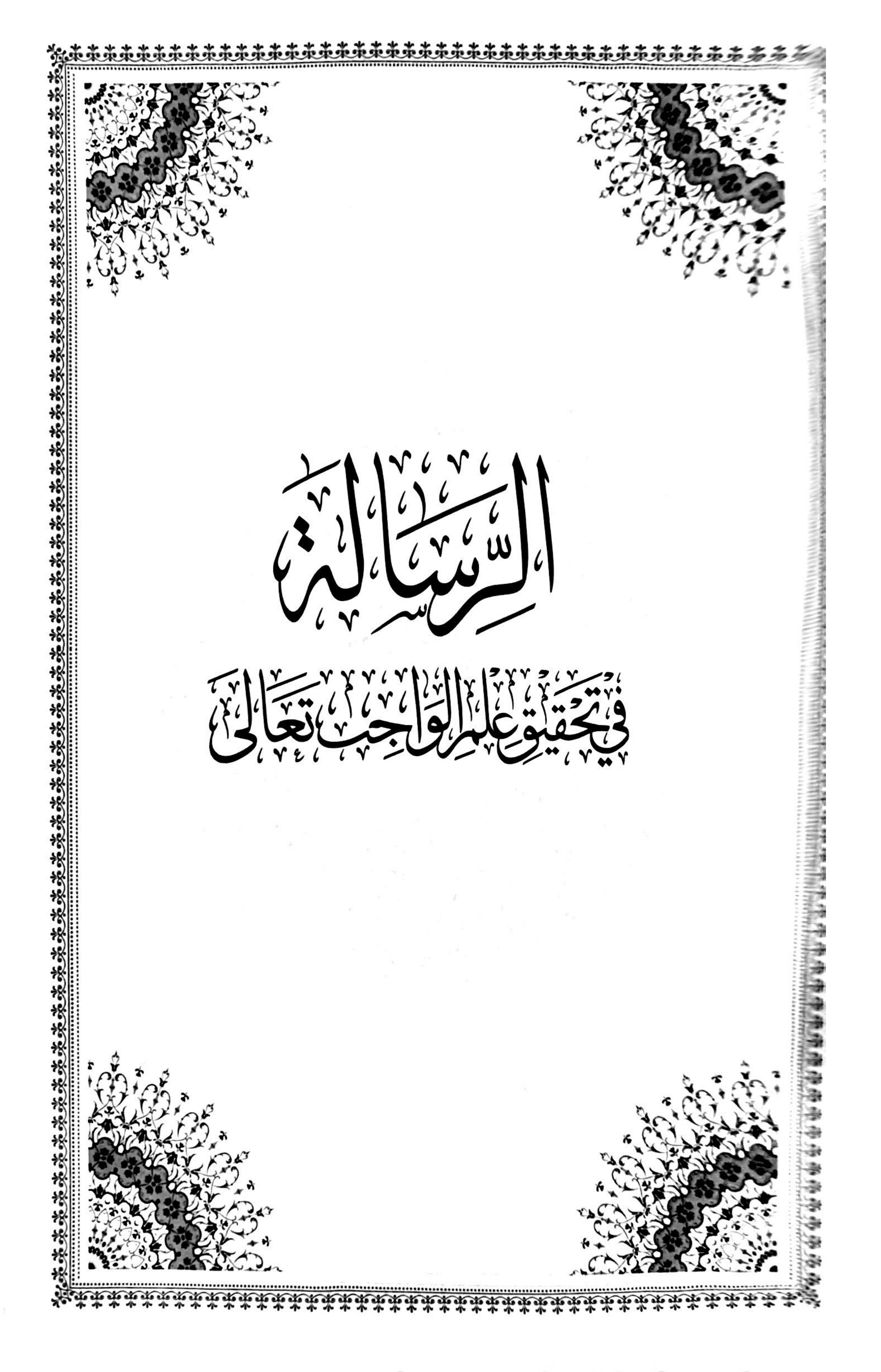
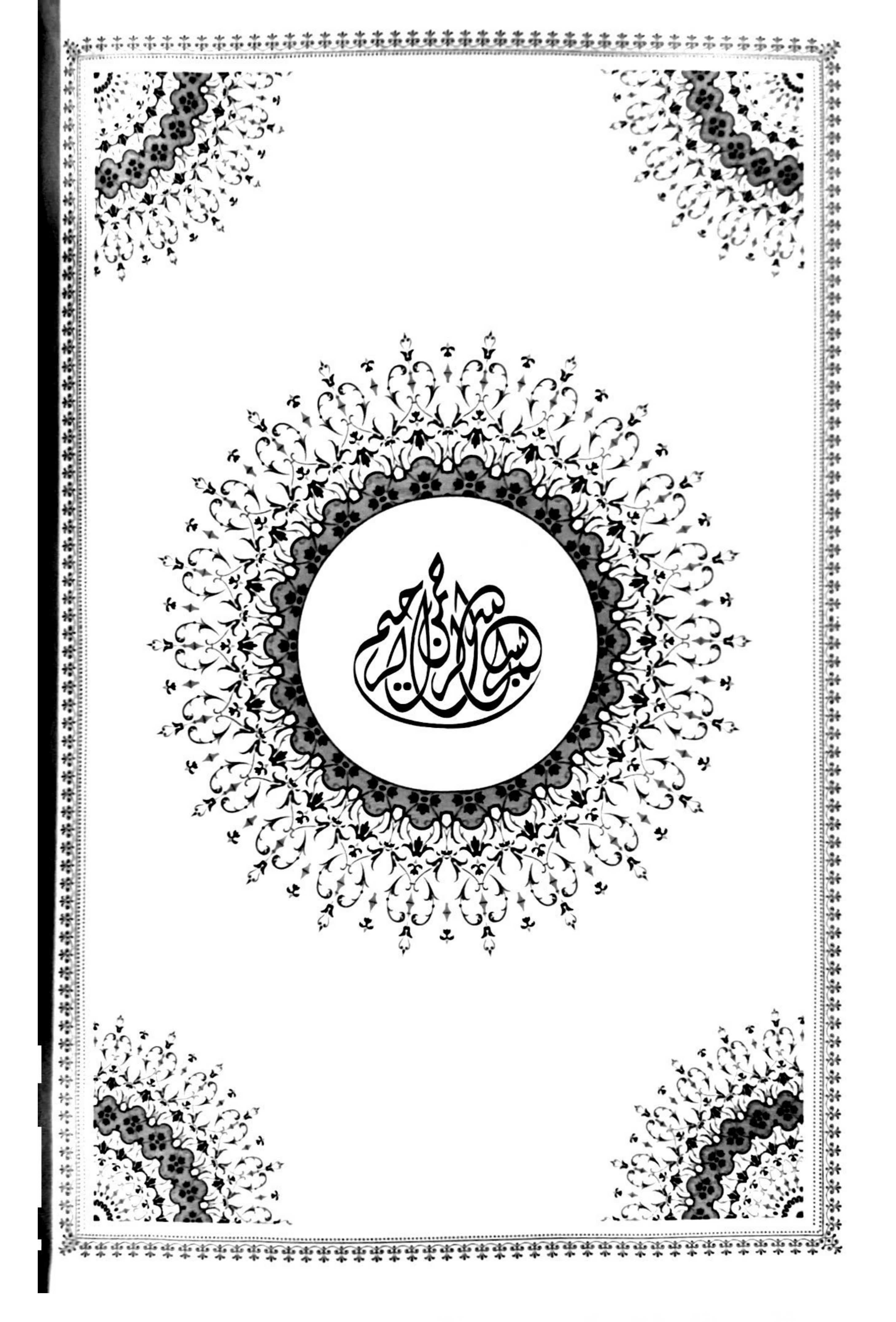


الرسالة

في تحقيق علم الواجب تعالى


بسم الله الرحمن الرحيم

[ترجمة الـمصنِّف رحمه الله تعالى]

اسمه ومولدُه وسَفَرُه للعلم

الشيخُ الفاضلُ الكبيـرُ سعدُ الله بُن نِظَامِ الدِّيْنِ الْـحَنَفِيِّ الْـمُرَادآبادي، أحدُ العلمـاءِ الْـمشهورِيْنَ فِي النَّحوِ واللُّغَةِ، وُلِدَ سَنَةَ تسْع عشرة ومئتين وألف بمراد آباد، وسافر إلى رامبور، فقرأ الْـمُختصراتِ على مَنْ بِـهَا من العلمـاءِ، ثُمَّ سَافرَ إلى نجيبِ آباد، وَقرأ شرحَ الْكافيةِ لِلْعارفِ الْـجاميِّ قُدِّسَ سِرُّه وَغَيْـرَه عَلَى مولانا عبدِ الرَّحْمَن الْقهستانـيِّ، ثُمَّ دَخَلَ دِهْلِـيْ، وَقرأ بعضَ الكُتُبِ على مولانا شيـرمـحمَّدِ القَنْدَهاريِّ وَ الشيخِ مُـحمَّد حياةِ اللَّارِيِّ، والْـمفتي صدرِ الدِّيْنِ الدِّهْلَوِيِّ.

ثُمَّ وُلِّـيَ التدريسَ فِي الْـمدرسةِ السُّلْطَانِيَّـةِ بِـهَا، فَدَرَّس بِـهَا مُدَّةً، ثُمَّ وُلِّـيَ نَظَارَةَ التَّأْلِيْفِ، فَأَكْمَلَ بَعْضَ مُـجَلَّداتِ تاجِ اللُّغَاتِ، ثُمَّ وُلِّـيَ الْإِفتاءُ، فَاشْتَغَلَ تِسْعًا وَعِشْرِيْنَ سَنَةً، وَسَافَرَ إِلَى الْـحَرَمَيْنِ الشَّرِيْفَيْنِ سنة سَبْعِيْنَ، فَحَجَّ وَزَارَ، وَأَسْنَدَ الْـحَدِيْثَ عَنْ شَيْخِ الْـحَرَمِ مُدَرِّسِهِ الشَّيْخِ جَمَالِ الْـحَنَفِيِّ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مَدِيْنَةِ لَكَهْنَوْ وَاشْتَغَلَ بِالْإِفْتَاءِ ثَلَاثَ سَنَوَاتٍ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَلَـمَّـا عَزَلَ وَاجِد عَلِي شَاه اللكهنوي عنِ السَّلطنةِ، استقدمه نواب يوسف علي خان الرامفوري إلى بلدته، وولَّاه الإفتاء والقضاء فاستقلَّ بهما مدَّةَ حياته.

ومن مصنَّفاته:

١ – القولُ المانوس في صفات القاموس.

٢– نورُ الإيضاح في أغلاط الصِّحاح.

٣– نوادر الأصول في شرح الفصول.

٤ – القول الفصل في تحقيق همزة الوصل.

٥- مفيدُ الطلَّاب في خاصِّيَّات الأبواب.

٦- غاية البيان في تحقيق السبحان.

٧- ميزان الأفكار في شرح معيار الأشعار.

٨- محصَّل العروض مع شرحه.

٩- رسالة في التشبيه والاستعارة.

١٠- رسالتان في تحقيق (ال) التعريف.

١١- شرح على خطبة القطبي.

١٢- شرح على ضابطة التهذيب.

١٣- حاشية على شرح السُّلَّم لحمد الله.

١٤- حاشية على شرح الجغميني.

١٥- رسالة في القوس والقزح.

١٦- رسالة في تحقيق علم الواجب تعالى.

١٧- رسالة في سُبْعِ عَرْضِ الشعيرة من شرح الجغميني.

١٨- رسالة في التناسخ.

١٩- رسالة في الطهرِ الْـمُتَخَلِّل.

٢٠- التنويه في توجيه التشبيه.

٢١- وفاته: توفِّي لأربع عشرة من رمضان سنة أربع وتسعين ومئتين وألف[١].

---

(١) راجع: نزهة الـخواطر: ٨/ ٢٥١.

العمل على الرسالة

١- قد فحصنا في الحصول على نسخ هذه الرسالة غايةَ الفحص، فما وجدنا منها إلّا واحدة، فعملنا عليها بعون الله تعالى.

٢- قمنا بكتابة النسخة على حسب قواعد الكتابة الحديثة، مع إثبات علامات الترقيم أثناءَ الكتابة.

٣- حَرَصْنَا بِقدرِ الطَّاقةِ عَلى تَنْقِيَةِ النَّصِّ مِنَ الأَخطَاءِ النَّحْوِيَّـةِ وَاللُّغَوِيَّـةِ.

٤- الْكِتَابُ كَانَ مَـمْزُوْجاً بَعْضُهُ بِبِعَضٍ، خَالِياً من الْعَنَاوِيْنِ، فَقُمْنَا بِوَضْعِ الْعَنَاوِيْنِ الْـمُلَائِمَةِ لَـهَا، وَهُنَاكَ بَعْضُ الْـمَوْضُوْعَاتِ الْـمُتَدَاخِلَةِ، وَالَّتِيْ رَأَيْنَا أَنَّـهَا فِي حَاجَةٍ إِلَى عَنَاوِيْنَ مُسْتَقِلَّةٍ، وهٰذَا مَا حَرَصْنَا عَلَيْهِ.

٥- أَخَذَ الْـمُصَنِّفُ نُصُوْصًا مِنَ كُتبِ الفنِّ، فَعَمِلْنَا بِقَدرِ الطَّاقَةِ عَلَى نَقْلِهَا مِنْ أُصُوْلِـهَا، وَأَشَرْنَا إِلَى ذَلِكَ فِي الحواشي مَعَ إِثْبَاتِ أَسْمَـاءِ الْكُتُبِ وَتَـحْدِيْدِ الصَّفْحَاتِ -مَا أَمْكَنَ ذَلِكَ- الَّتِيْ يُوْجَدُ بِـهَا النَّصُّ.

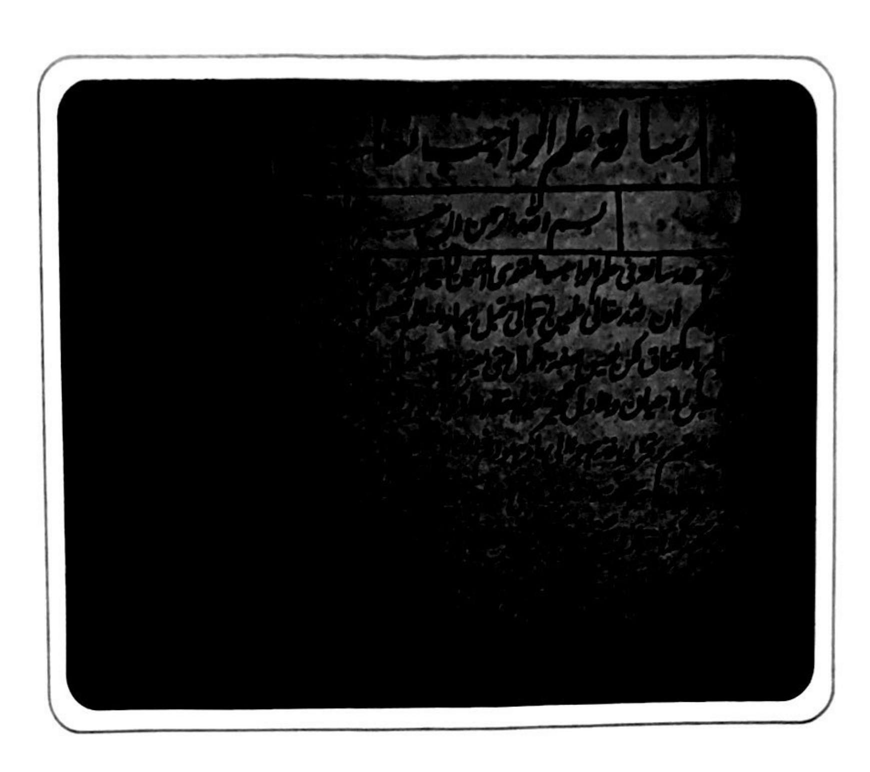
٦- بَعْضُ الْأَعْلَامِ ذُكِرَتْ مُـحَرَّفَةً، فَعَمِلْنَا عَلَى تَصْحِيْحِهَا وَالتَّـرْجَمَةِ لَـهَا مِنْ أُمَّهَاتِ الْـمَرَاجِعِ؛ لِيَكُوْنَ الْبَاحِثُ أَوِ الْقَارِئ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْهَا، أَوِ الرُّجُوْعِ إِلَى مَصَادِرِهَا إِنْ أَرَادَ الزِّيَادَةَ.

٧- الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّـةُ الَّتِيْ وَرَدَتْ فِي الْأَصْلِ، عَمِلْنَا عَلَى تَشْكِيْلِ كَلِمَـاتِـهَا، وَتَرْقِيْمِهَا، وَ الدِّلَالَةِ عَلَى سُوَرِهَا.

٨- قَدْ أَتَيْنَا فِي بِدَايَةِ الْكِتَابِ بِإسنَدِنَا فِي الْعُلُوْمِ الْإِسْلَامِيَّـةِ: الشَّرْعِيَّـةِ وَالْعَقْلِيَّـةِ، مُتَّصِلًا إِلَى الْـمُصَنِّفِ إِمَامِ الْـحُكَمَـاءِ وَالْـمُتَكَلِّمِيْنَ، إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّـةِ فِي الْـهِنْدِ، الْعَلَّامَةِ

فَضْلِ حَقِّ الْخَيْرَ آبَادِيِّ، وَمِنْهُ إِلَى إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ، مُحْيِ السُّنَّةِ، كَاسِرِ الْفِتْنَةِ، سَيِّدِنَا أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ قُدِّسَ سِرُّهُ القويُّ.

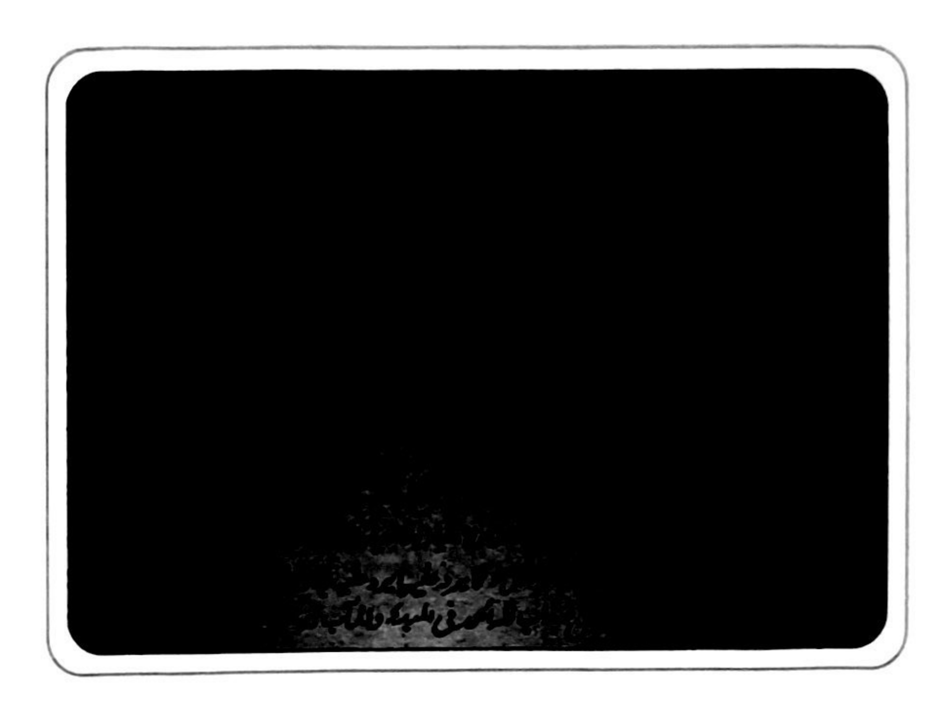



بسم الله الرحمن الرحيم

[صور النسخ]

الصفحة الأولى من الرسالة.





[صور النسخ]

الصفحة الأخيرة من الرسالة.



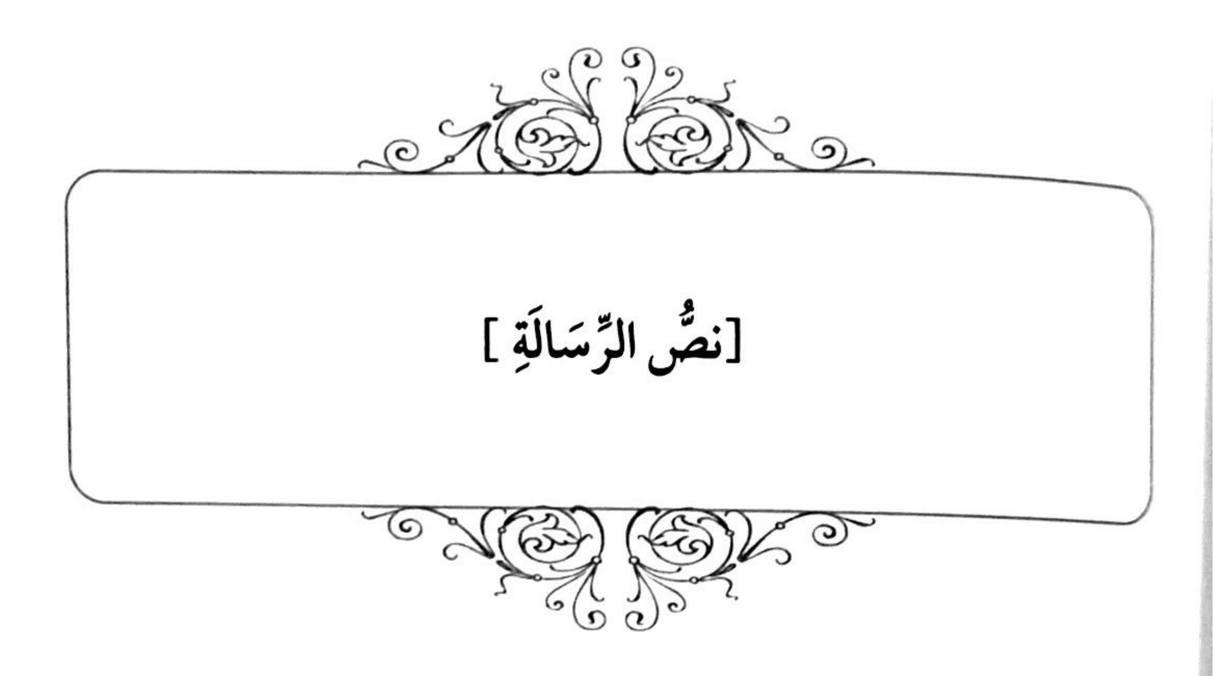
[السند الأشعريُّ الخيرآباديُّ]

السند: قَدْ قَرَأَ الْفَقِيْرُ غُلَامُ حيدر القادريُّ الـخيرآباديُّ على الشَّيْخ أَبِـي الْفَضْلِ مُـحَمَّدْ فَضْلِ سُبْحَانَ القادريُّ(أدام الله ظلّه السابغ)، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى فَضِيْلَةِ الشَّيْخ عطَاء مُـحَمَّد البنديالويِّ، وهو قَرَأَ على فَـقِيْهِ الْعَصْرِ، أَفْضَلِ الْعُلَمَـاءِ فِـيْ زَمَانِه الْأُسْتَاذِ الْـمُدَقِّقِ مَـهر مُـحَمَّد صَدْرِ الْـمُدَرِّسِيْـنَ بِجَامِعَةِ فَـتْحِيَّـةِ مِنْ مَضَافَاتِ لَاهُوْرِ، وَهُوَ قَـرَأَ عَلَى الْإِمَامِ الْـمُحَقِّقِ غُلَام مُـحَمَّدِ الْـكَوْتَوِيِّ شَيْخِ الْـجَامِعَةِ الْعَبَّاسِـيَّـةِ بِبهَاوَل فُوْرِ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْبَحْرِ الزَّاخِـرِ، خَاتَمِ الْـحُكَمَـاءِ مَوْلَانَا فَضْلِ حَقِّ الرَّامْـفُوْرِيِّ -مُـحشِّي حواشي الْإِمَامِ مِيْـرْ زَاهِد على الأُمُوْرِ الْعَامَّة مِن شَـرْحِ الْـمَوَاقِفِ- وَهُوَ قَـرَأَ عَلَى أُستاذِ الْعَرْبِ وَالْعَجْمِ العلَّامةِ عبدِ الْـحقِّ الْـخَيْـرآبادِيِّ -شَارِحِ هِدَايَـةِ الْـحِكْمَةِ وَ الْـمِرْقَاةِ وَغَيْـرِهَا- وَهُوَ قَـرَأَ عَلَى أَبِيْهِ **الْأُسْتَاذِ الْـمُطْلَقِ، إِمَامِ الْـحُكَمَـاءِ وَالْـمُتَكَلِّمِيْنَ مَوْلَانَا مُـحَمَّد فَضْلِ حَق الْـخَيْـرآبَادِيِّ.**

وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْإِمَامِ الْـهُمَـامِ مُـحَمَّد فَضل إِمَامِ الْـخَيْـرآبَادِيِّ -صَاحِبِ الْـمِرْقَاةِ فِـي الْـمَنْطِقِ، وتلخيص الشفاء- وَهُوَ قَرَأَ عَلى شَيْخِهِ الْـمَاجِدِ مَوْلَانَا عَبْدِ الْوَاجِدِ الْـخَيْـرآبَادِيِّ، وَهُوَ قَـرَأَ عَلَى شَيْخِهِ الْإِمَامِ الْأَعْلَمِ مَوْلَانَا مُـحَمَّد أَعْلَم السَّنْدِيْلِـيِّ، وَ هُوَ قَرَأَ عَلَى الْأُسْتَاذِ الْـكَامِلِ مَوْلَانَا كَمَـالِ الدِّيْـنِ، وَشَيْخِ الْـعُلَمَـاءِ أستاذ أساتذة الـهند،وَاضِعِ الدَّرْسِ النِّظَامِيِّ مَوْلَانَا نِظَامِ الدِّيْنِ، وَأُسْتَاذُ الْكُلِّ قَـرَأَ عَلَى الْـحَافِظِ الْعَلَّامَةِ أَمَانِ الله الْـبَنَارِسِيِّ وَعَلَى أَبِيْهِ مُلَّا قُطْبِ الدِّيْنِ الشَّهِـيْدِ، وَهُوَ قَـرَأَ عَلَى مَوْلَانَا دَانِـيَالِ، وَهُوَ قَـرَأَ عَلَى أُسْتَاذِ أَسَاتِذَةِ الدَّهْرِ مَوْلَانَا عَبْدِ السَّلَامِ الدِّيْـوِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلى مَوْلَانَا عَـبْـدِ السَّلَام اللَّاهَوْرِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْعَلَّامَةِ فَـتْحِ الله الشِّيْـرَازِيِّ وَهُوَ قَرَأَ عَلى جَـمَـالِ الدِّيْنِ مَـحْمُوْدِ الشِّيْـرَازِيِّ، وَ هُوَ قَرَأَ عَلَى الْـمُحَقِّقِ جَلَالِ الدِّيْنِ مُـحَمَّدِ

الصِّدِّيْقِيِّ الدَّوَّانِيِّ الشَّافِعِيِّ بْنِ مَوْلَانَا سَعْدِ الدِّيْنِ أَسْعَدِ الدَّوَّانِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ أَوَّلاً عَلَى وَالِدِهِ، ثُمَّ عَلَى الْإِمَامِ هُمَامِ الْمِلَّةِ وَالدِّيْنِ الْكِلْبَارِيِّ -شَارِحِ الطَّوَالِعِ- وَعَلَى مَوْلَانَا مُحْيِي الدِّيْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ الْكَوشكنارِيِّ، وَعَلَى خَوَاجه حَسَن شَاه الْبَقَّالِ، وَهُمَا وَوَالِدُهُ مِنْ تَلَامِذَةِ السَّيِّدِ الشَّرِيْفِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُرْجَانِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْعَلَّامَةِ مُبَارَك شَاه الْمِصْرِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْعَلَّامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّد أَبِي عَبْدِ اللهِ قُطْبِ الدِّيْنِ الرَّازِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْقَاضِي عَضُدِ الدِّيْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ ابْنِ أَحْمَدَ الْإِيْجِيِّ،وَ هُوَ قَرَأَ عَلَى الشَّيْخِ زَيْنِ الدِّيْنِ الْهَنْكِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى الْقَاضِي الْبَيْضَاوِيِّ نَاصِرِ الدِّيْنِ أَبِي سَعِيْدٍ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ الشِّيْرَازِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى تَاجِ الدِّيْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَرْمَوِيِّ، وَعَلَى الصَّفِيِّ الْأُرْمَوِيِّ، وَهُمَا قَرَءَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنٍ الْإِمَامِ فَخْرِ الدِّيْنِ الرَّازِيِّ، وَهُو قَرَأَ أَوَّلاً عَلى وَالِدِه الشيخ ضِيَاءِ الدِّيْنِ عُمَرَ،ثُمَّ عَلَى الْعَلَّامَةِ مَجْدِ الدِّيْنِ الْجِيْلِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيى، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ الْإِمَامِ أَبِيْ حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْمَعَالِيِّ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ يُوْسُفَ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ الْجُوَيْنِيِّ،وَهُوَ قَرَأَ عَلَى إِمَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيْمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيْمَ الْإِسْفِرَائِيْنِيِّ، وَهُوَ قَرَأَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ الْبَاهِلِيِّ المتوفَّى(٣٧٠هـ) وَهُوَ قَرَأَ عَلَى شَيْخِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيْلَ الْأَشْعَرِيِّ(المتوفَّى سنة٣٢٦هـ)،وسندُه مشهور





[نصُّ الرِّسَالَةِ]

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

أَمَّا بَعْدُ، فَهٰذِهِ رِسَالَةٌ فِي عِلْمِ الْوَاجِبِ الْقَوِيِّ الْـمَتِيْنِ، أَمْلَيْتُهَا لِبَعْضِ الْـمُشْتَغِلِيْنَ مُتَوَكِّلًا عَلَى اللهِ وَبِهِ أَسْتَعِيْنُ.

اعْلَمْ أَنَّ للهِ تَعَالَى عِلْمَيْنِ؛ إِجْمَالِيٌّ قَبْلَ إِيْجَادِ الْعَالَمِ، وَتَفْصِيْلِيٌّ بَعْدَهُ. وَالثَّانِي حُضُوْرِيٌّ، وَعَيْنُ الْـمَعْلُوْمِ بِالِاتِّفَاقِ، لٰكِنْ لَيْسَ صِفَةَ الْكَمَالِ، حَتَّى يَضُرَّهُ الِاسْتِكْمَالُ بِالْغَيْرِ[١]، أَوْ زِيَادَةُ صِفَةِ الْعِلْمِ[٢]، وَعَدَمُهُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ[٣]. وَالْأَوَّلُ تَحَيَّرَ فِيْهِ الْعُقَلَاءُ الْأَذْكِيَاءُ، وَتَزَلْزَلَ فِيْهِ قَدَمُ أَسَاطِيْنِ الْـحُكَمَاءِ، فَاخْتَلَفُوْا فِيْمَا بَيْنَهُمْ وَتَحَزَّبُوْا، فَذَهَبُوْا إِلَى مَا ذَهَبُوْا، ثُمَّ الْـمُتَأَخِّرُوْنَ مَذَاهِبَهُمْ قَدْ جَمَعُوْا، وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا

---

(١) توضيحُه : أنَّ علمَه تعالى بالممكنات على نحوَين: علم إجماليٌّ، وهو قبل إيجاد الممكنات. وعلمٌ تفصيليٌّ وهو بعد الإيجاد، كما أنَّ البنَّاء يعلم ما يبنيه، ويصوِّرُه في ذهنه قبل البناء، ثم يعلمُه بصورته التفصيليَّة بعد الفراغ عن بنائه، كذلك الواجب تعالى يعلم الأشياء قبلَ وجودها وبعدَ وجودِها، ولكنَّ الفرقَ بين علم البنَّاء قبل الوجود، وبين علم الواجب قبل وجود الأشياء؛ فإنَّ في الأوَّل إجمالًا منافيًا للكشف التَّامِّ، وفي الثاني انكشافٌ تامٌّ، فالله تعالى يعلم الأشياءَ كلَّها قبلَ وجودها علمًا تامًّا كما يعلم بعد وجودها، وهذا العلم السابق هو المسمَّى بالعلم الفعليِّ والعلم الإجماليِّ؛ لأنَّه مبدأ لفعل الخلق ومنشأ لجعل الأشياء، فإنَّ الجاعلَ ما لم يعلم المجعولَ لا يصدرُ منه الجَعْلُ وهو ظاهرٌ، ومنشأ لانكشاف الممكنات، ولانكشاف غيرها واحد، والعلم الذي يكون بعد إيجاد الأشياء يُسمَّى بالتفصيليِّ، وما هو من صفات الكمال هو الأوَّل، لا الثاني؛ لأنَّه مستفادٌ من الغير، فلو كان من صفات الكمال لزم استكمالُه تعالى بالغير، وهو باطلٌ، فافهم.

(٢) أي : يلزم أن يكون العلم صفةً زائدةً على ذاته تعالى مع أنَّه عينُه تعالى؛ لأنَّ العلمَ إذا كان نفسَ وجود المعلوم، والمعلومُ مغايرٌ له فوجودُه زائدٌ عليه تعالى، فصار العلمُ المتحدُ معه زائدًا عليه أيضًا، فيلزمُ زيادةُ الصفة عليه مع أنَّها عين الذات كما تقرَّر في موضعه.

(٣) أي : مِن المحقَّق أنَّ العلمَ والمعلوم في العلم الحضوريِّ متَّحدان ذاتًا واعتبارًا من غير تغايرٍ أصلاً، فلو كان علم الباري تعالى مطلقًا بنفسه، وبغيره حضوريًّا، لزم أن يكون علمُه تعالى مع المعلومات الممكنات متحدًا؛ لما تقرَّر من أنَّ العلمَ الحضوريَّ نفس المدرَكِ الحاضرِ عند المدرِك. والممكناتُ كلُّها حادثة، فتحقَّقَت مرتبةٌ لم يوجد ممكنٌ فيها، فلا يتحقَّقُ علمُه تعالى في تلك المرتبة؛ لاستلزام انتفاءِ أحد المتحدَين انتفاءَ الآخر، فيلزمُ أن لا يكون الباري عالمًا قبل المعلوم مع أنَّه خلافُ ما تقرَّر عندهم من أنَّ له تعالى علمًا فعليًّا إجماليًّا مقدَّمًا على إيجاد العلم وسببًا له.

اعْتَرَضُوْا وَقَدَحُوْا، وَالِاحْتِمَالَاتُ الْعَدِيْدَةُ عَلَى ظَنِّهِم اخْتَارُوْا وَرَجَّحُوْا، وَلِلنَّاسِ فِيْمَا يَعْشِقُوْنَ مَذَاهِبُ، وَإِنِّـيْ أَذْكُرُ تَقْرِيْرًا مُخْتَصَرًا، وَأَخْتَارُ قَوْلًا مُنْتَصَرًا؛ فَإِنَّ خَيْرَ الْكَلَامِ مَا قَلَّ وَدَلَّ، وَعَلَى اللهِ أَعْتَمِدُ وَأَتَوَكَّلُ.

* * *

[بيان الـمذاهب الـمعتدَّة في علم الله تعالى بالممكنات[١]]

فَأَقُوْلُ: عِلْمُهُ الْأَزَلِـيُّ بِالْعَالَـمِ إِمَّا خَارِجٌ عَنْهُ[٢]، فَمُنْضَمٌّ، أَوْ مُنْتَزَعٌ، أَوْ مُبَائِنٌ،أَوْ لَا؛ فَعَيْنُهُ، أَوْ جُزْؤُهُ. فَهٰذِهِ الإحْتِمَـالَاتُ الْـخَمْسَةُ عَقْلِيَّـةٌ، لٰكِنْ لَـمْ يَذْهَبْ أَحَدٌ إِلَى الْـجُزْئِيَّةِ؛ لِاسْتِلْزَامِهِ تَرْكِيْبَهُ، تَعَالَى عَنْ ذٰلِكَ عُلُوًّا كَبِيْـرًا[٣]. وَالْبَوَاقِي انْدَرَجَ فِيْهَا عَشْرَةُ مَذَاهِبَ، فَالْـمُبَائِنُ انْدَرَجَ تَـحْتَهُ خَمْسَةُ مَذَاهِبَ:

الْأَوَّلُ: مَذْهَبُ أَفْلَاطُوْنَ الْإِلٰـهِيِّ، الْقَائِلِ بِالصُّوَرِ الْـمُجَرَّدَةِ الْقَائِمَةِ بِأَنْفُسِهَا، وَهُوَ الْـمُثُلُ الْأَفْلَاطُوْنِيَّـةُ.

وَالثَّانِـيْ: مَذْهَبُ جُمْهُوْرِ الْـمَشَّائِيْـنَ الْقَائِلِيْـنَ بِالْوُجُوْدِ الدَّهْرِيِّ لِلْمُمْكِنَاتِ، مَعَ

---

(١) علمُه تعالى بالـممكنات: وتـحريرُ مـحلِّ النزاعِ أنَّ علمَه تعالى قسمَان؛ أحدهما: علم فِعْلِـيٌّ، والآخرُ:عِلْمٌ انفعالـيٌّ. فالفعليُّ هُو علمُ الأشياءِ قبلَ وجودِهَا فِي الْـخَارِجِ. والعلمُ الانفعالـيُّ هو علمُ الأشياءِ بَعدَ وُجُودِهَا. والعلمُ الانفعالـيُّ يتـرتَّب على العلم الفعلـيِّ، كمـا أنَّ البنَّاءَ يتصوَّر أوَّلاً صُورةَ الْـمنزلِ الْعَالِـي - وهذا علمُه الفعليُّ - ثمَّ يبنيه على طِبْقِ ما في الذِّهْن من انتقاشِه -وهذا العلم الانفعاليُّ- ولا نزاع في أنَّه تعالى عالِـمٌ بذاتِه وَصفاتِه، إنَّـما النزاعُ في كيفيةِ العلمِ الفعلـيِّ للممكنات؛ لأنَّ كون العلم بالممكنات عِلْمًا يقتضِي أن الـمعلوم - أي الـممكنات- موجودٌ؛ لأنَّ العلمَ بلا معلوم لا يُعقلُ - كما هو متقرَّر عقلًا - فيلزمُ أنْ تكون الـممكناتُ موجودةً فِي الأزل، مع أنَّه تعالى كان ولـم يكن معه شيء،فضلًا عن وجودات الممكنات. وأمَّا كونه فعليًّا فهو يستدعي أن لا توجد الـممكنات عند علمه تعالى بها؛ لأنَّ درجة العلم الفعلي خالية عن الإيجاد، وإلَّا لـم يكن العلم الفعليُّ فِعليًّا. وذلك باطل؛ لسلبِ الشَّيْءِ عن نفسه. وبالجملة إن فرض وجود الممكنات كلها عند علمه تعالى بها فانتفى العلمُ الفعلـيُّ، وإنْ فُرِضَ عدمُ وجودِها كلها عند علمه بها يلزم أن يتحقَّق العلم بدون الـمعلوم، ولـحلِّ هذه الـمشكلة اختلفَ القومُ وتعدَّدتِ الـمذاهبُ، فتدبَّر.

(٢) عن ذاته تعالى المقدسَّة.

(٣) لأنَّ تلك الأجزاء لا تخلو إمَّا أن تكون كلها ممكناتٍ، أو واجباتٍ، أو ممتنعاتٍ، والكل باطلٌ، أمَّا الأوَّل:فلأنَّ وجود الممكن لا يصلحُ أن يقيم غيره؛ لتساوي طرفَي الوجود والعدم، فكيف يصحُّ أن يكون قيُّومًا لغيره؟ وأمَّا الثاني: فلأنَّ كلَّ ما يكون واجبًا يكون منفصلًا عن غيره هُوِيَّةً ومتمايزًا في نفسه، والتركيب يُنافيه. وأمَّا الثالث: فلأنَّ الممتنع ليس بموجود مصداقًا فكيف يُعطي الوجودَ غيرَه.

ثَابِتَاتِـهَا، وَمُتَغَيِّـرَاتِـهَا الْـمَوْجُوْدَةِ فِي وِعَاءِ الدَّهْرِ الْـمُسَمَّى بِالْوَاقِعِ، فَهِيَ مَوْجُوْدَةٌ عِنْدَهُ مَعًا، وَالْـحُدُوْثُ إِنَّمَـا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا.

وَالثَّالِثُ: مَذْهَبُ بَعْضِ الْـمَشَّائِيْـنَ الْقَائِلِيْـنَ بِأَنَّهُ الْعَقْلُ الْأَوَّلُ، مَعَ مَا فِيْهَا مِنَ الصُّوَرِ الْـحَاصِلَةِ فِيْهَا.

وَالرَّابِعُ: مَذْهَبُ جُـمْهُوْرِ الْـمُتَكَلِّمِيْنَ وَالْـمُعْتَزِلَةِ الْقَائِلِيْنَ بِالْأَعْيَانِ الثَّابِتَـةِ الْـحَاضِرَةِ عِنْدَهُ تَعَالَى قَبْلَ الْوُجُوْدِ.

وَالْـخَامِسُ: مَذْهَبُ صَاحِبِ الْإِشْرَاقِ، الْقَائِلِ بِالْإِشْرَاقِ النُّوْرِيِّ، وَالْـحُضُوْرِ الشُّرُوْقِيِّ؛ إِذْ هُوَ يَقُوْلُ: إِنَّهُ تَعَالَى نُوْرُ الْأَنْوَارِ، ظَاهِرٌ لِذَاتِهِ وَغَيْـرُهُ ظَاهِرٌ لَهُ؛ إِذِ الْعِلْمُ مُفَاضٌ عَنْ شُعَاعِهِ الْفَائِضِ عَلَى جَمِيْعِ الْأَشْيَاءِ، وَإِذْ قَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ تَعَالَى عِلَّةٌ لِـجَمِيْعِ الْأَشْيَاءِ؛ فَعِلْمُ الْعِلَّةِ يُوْجِبُ عِلْمَ الْـمَعْلُوْلِ.

وَالْـمُنْتَزَعُ: مَذْهَبُ بَعْضِ الْـمُتَكَلِّمِيْنَ الْقَائِلِيْنَ بِالصِّفَةِ الْبَسِيْطَةِ، ذَاتِ إِضَافَةٍ - أَعْنِي: التَّعَلُّقَ الْـخَاصَّ لَهُ تَعَالَى بِالْـمَـاهِيَّاتِ الْـمُمْكِنَةِ قَبْلَ الْإِيْـجَادِ، وَهُوَ مَعْنًى اِنْتِزَاعِيٌّ.

وَالْـمُنْضَمُّ: هُوَ مَذْهَبُ الشَّيْخَيْنِ: أَرَسْطَاطَالِيْسَ وَأَبِـي نَصْرٍ الْفَارَابِـيِّ، وَأَبِي عَلِيِّ بْنِ سِيْنَا، الْقَائِلِيْنَ بِالصُّوَرِ الْـمُرْتَسِمَةِ لِلْمُمْكِنَاتِ فِي ذَاتِهِ تَعَالَى.

وَالْعَيْنِيَّـةُ: انْدَرَجَ تَـحْتَهَا ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ:

الْأَوَّلُ: مَذْهَبُ الصُّوْفِيَّةِ الْقَائِلِيْنَ بِأَنَّهُ ذَاتُ الْوَاجِبِ وَوُجُوْدُهُ الْـمُتَّحِدَانِ مَعَ الْـمُمْكِنَاتِ ذَاتًا وَوُجُوْدًا، فَالْـمُتَعَيَّـنُ بِكُلِّ تَعَيُّـنٍ هُوَ الْـمُمْكِنُ، وَالْـمُعَرَّى عَنْهُ الْوَاجِبُ.

وَالثَّانِـي: مَذَاهِبُ الْـحُكَمَـاءِ الْـمُتَأَخِّرِيْنَ الْقَائِلِيْنَ بِأَنَّه وُجُوْدُهُ تَعَالَى مَعَ تَغَايُرِ ذَاتِ الْوَاجِبِ وَالْـمُمْكِنِ، فَعِلْمُهُ بِذَاتِهِ مَنْطَوٍ عَلَى عِلْمِهِ بِالْـمُمْكِنَاتِ؛ إِذْ مِنْ جُمْلَةِ أَحْوَالِ ذَاتِهِ كَوْنُهُ مَبْدَأً لَـهَا.

وَالثَّالِثُ: مَذْهَبُ فَرْفُورِيُوْسَ الْقَائِلِ بِاتِّحَادِ الْعَاقِلِ مَعَ الْـمَعْقُوْلِ.

فَتِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ مِنَ الْـمَذَاهِبِ الْـمُشْتَهِرَةِ الشَّائِعَةِ الذَّائعَةِ، وَكُلٌّ مِنْهَا مَـخْدُوْشٌ وَمَقْدُوْحٌ.

❁ ❁ ❁

[مذهب أفلاطونَ الإلهيِّ أنَّه تعالى يعلم الممكناتِ بصور قائمة بأنفسِها، وهي المُثُلُ الأفلاطونيَّة[١]]

فَيَرِدُ عَلَى مَذْهَبِ أَفْلَاطُوْنَ: أَمَّا أَوَّلًا؛ فَلِأَنَّ صُوَرَ الْجَوَاهِرِ جَوَاهِرُ، وَصُوَرَ الْأَعْرَاضِ أَعْرَاضٌ قَائِمَةٌ بِأَنْفُسِهَا، فَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ صُوْرَةً قَائِمَةً بِنَفْسِهَا لَا يَكُوْنُ الْوَاجِبُ تَعَالَى عَالِمًا بِالْأَعْرَاضِ؛ إِذْ لَا يُمْكِنُ قِيَامُهَا بِأَنْفُسِهَا.

وَيُجَابُ: بِجَوَازِ قِيَامِهَا بِأَنْفُسِهَا فِي عَالَمِ الْأَنْوَارِ[٢]، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَائِمَةً بِأَنْفُسِهَا فِي الْخَارِجِ، كَمَا أَنَّ الْإِنْسَانَ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ فِي الْخَارِجِ، وَقَائِمٌ بِغَيْرِهِ فِي الذِّهْنِ، وَ كَالْأَعْمَالِ تَصِيْرُ جَوَاهِرَ فِي الْآخِرَةِ حَالَ الْوَزْنِ، وَكَذَلِكَ صُوَرُ الْمَعْدُوْمَاتِ الْمُمْكِنَةِ وَالْمُمْتَنِعَةِ؛ لِجَوَازِ قِيَامِهَا بِنَفْسِهَا فِي عَالَمِ الْأَنْوَارِ.

وَيُزَاحُ بِأَنَّ مَدَارَ الْجَوْهَرِيَّةِ وَالْعَرَضِيَّةِ عَلَى الْقِيَامِ بِمَوْضُوْعٍ وَعَدَمِهِ فِي الْخَارِجِ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ قِيَامُ الْعَرَضِ بِنَفْسِهِ فِي الْخَارِجِ، مَعَ أَنَّ الثَّابِتَ عِنْدَ أَهْلِ الشَّرْعِ لَيْسَ وَزْنَ نَفْسِ الْأَعْمَالِ، بَلْ صَحَائِفُ الْأَعْمَالِ، أَوِ الْجَوَاهِرِ الصَّالِحَةِ

(١) أي: الصور المجرَّدة المُثُل الأفلاطونيَّة التي تُنسَب إلى أفلاطون؛ لأنَّه قال بوجود المثال، قال العلاَّمة الشيرازيُّ في شرح (حكمة الإشراق): إنَّ المُثُل وإن كان كَثُر استعمالُه في النوع المادي وهو الضمُّ إلى الجسم الذي هو الضمُّ حتَّى كان المثال أخصَّ بالضمِّ، فإنَّما استعملَ المثال في ربِّ النوع؛ لأنَّ ربَّ النوع مثالٌ للنوع في عالَمِ العقل، كما أنَّ الضمَّ مثال للنوع الماديِّ في علم الحسن، ولأن كل واحد من رب النوع والضم مثل للآخر في كونه مثالًا لشيء، وإن تفاوتا بحسب طرفَي العقل، والحسن يُقال لرب النوع المثل، ثم اعلم لينكشف منه معاني المُثُل الأفلاطونية، ويزول الالتباسُ عنها؛ أنَّ المراد بالمُثُل الأفلاطونية في بحث الماهيَّة الطبائع الأزلية والأبدية المتمايزة عن الأفراد في اعتبار العقل، أعني نفس الطبيعة من حيث هي هي، مع عزل النظر عن مقارنتها بخصوصيَّة المادة وعوارضها، وهو الشيء الإلهي دون الشيء الطبعيِّ المكتنف بعوارض المادَّة، وفي باب تفصيل العوالَم عالَم المُثُل المتوسطة بين عالَمي الغيب والشهادة، وفي مقام إثبات الصورة النوعية الجواهر المجردة عن المواد المسمَّاة بأرباب النوع، وفي مبحث (علم الباري) كما نحن فيه الصورُ الإلهية المجرَّدة القائمةُ بأنفسها لا بذات الواجب تعالى. هذا ما حقَّقَه المحقِّقون من الحكماء الراسخين.

(٢) أي : عالَمَ الأمثال الذي يتوسَّط بين عالَمَ الماديات والمجردات.

لِلْوَزْنِ بِإِزَاءِ الْأَعْمَالِ، كَمَا فِي التَفْسِيْرِ النَّيْسَابُوْرِيِّ[١] وَغَيْرِهِ[٢].

وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْقِيَامِ بِأَنْفُسِهَا أَنْ لَا تَكُوْنَ قَائِمَةً بِالْعَالِمِ، وَلَا يُنَافِيْهِ قِيَامُهَا فِي مَحَالِّهَا.

وَيُزَاحُ بِأَنَّ الْعِلْمَ صِفَةٌ، وَهِيَ مَا قَامَتْ بِالْمَوْصُوْفِ قِيَامَ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ.فَلَوْ لَمْ يَقُمْ بِالْوَاجِبِ كَيْفَ يَكُوْنُ عَالِمًا؟.

وَبِأَنَّا نَعْلَمُ الْأَعْرَاضَ بِدُوْنِ الْجَوَاهِرِ، فَكَيْفَ لَا يَعْلَمُ اللهُ تَعَالَى؟ وَعَلَى مَا قُلْتُمْ يَلْزَمُ عَدَمُ عِلْمِهِ تَعَالَى بِالْأَعْرَاضِ بِدُوْنِ الْجَوَاهِرِ.وَيُرَدُّ الْأَوَّلُ بِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِنَا: «إِنَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ» أَنَّ لَهُ نِسْبَةً إِلَى الْعِلْمِ كَالْمُشَمَّسِ، بِمَعْنَى أَنَّ لَهُ نِسْبَةً إِلَى الشَّمْسِ[٣].

وَالثَّانِيْ بِأَنَّهُ لَا بَأْسَ بِعَدَمِ عِلْمِهِ عَلَى ذَلِكَ النَّهْجِ[٤]، نَعَمْ لَوْ لَمْ يَعْلَمْهَا اللهُ تَعَالَى مُطْلَقًا يَلْزَمُ الْمَحْذُوْرُ، وَلَيْسَ يَلْزَمُ عِلْمَهُ تَعَالَى بِكَيْفِ يَعْلَمُ الْمُمْكِنَ إِمَّا بِعِلْمِ أَنَّ عِلْمَنَا بِالْمُمْكِنَاتِ حُصُوْلِيٌّ لَا عِلْمُهُ تَعَالَى عِنْدَ كَثِيْرٍ مِّنَ الْمُحَقِّقِيْنَ؛ إِذْ ذَلِكَ صِفَةُ نَقْصٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ تَعَالَى، فَكَذَا عِلْمُنَا بِالْأَعْرَاضِ بِدُوْنِ الْجَوَاهِرِ، الَّذِيْ هُوَ خِلَافُ الْوَاقِعِ، وَ هُوَ إِنَّمَا يَعْلَمُهَا كَمَا هِيَ فِي الْأَمْرِ، فَلَوْ لَمْ يَعْلَمِ اللهُ تَعَالَى الْخَمْسَةَ زَوْجًا، بَلْ فَرْدًا، لَا يَلْزَمُ النَّقْصُ.

---

(١) راجع: غرائب القرآن ورغائب الفرقان للإمام نظام الدين النيسابوري: ٣/ ٩٥، سورة الأنعام.

(٢) هذا هو الحقُّ؛ لأنَّ الماهيَّات تكون محفوظةً في الوجودَين الخارجيِّ والذهنيِّ، فما كان جوهرًا في حدِّ ذاته لا يكون عَرَضًا، وما يكون عرضًا لا يكون جوهرًا، ولو اختلفت الأمكنةُ والظروف، وأيضًا العقلُ السليم يعدُّ قلبَ الماهيَّات من الممتنعات.

(٣) المشتقُّ لا يقتضي أن يكون الوصف قائماً بالمبدأ قيامَ الصفة بالفاعل، هذا لو كان كذلك فإنما يجري في الصفات الحصولية دون الحضورية، والعلم لا سيما في حق الباري تعالى عينه ووصف حضوريٌّ كما تقرَّر في مقامه. والتحقيقُ أنَّ المشتقات معانٍ بسيطة لا تركيبَ فيها؛ لأنَّ المشتقَّ هو المبدأ وليس التغاير بينهما إلَّا اعتبارًا، ولا يدخل فيه النسبةُ ولا الموصوف كما حقَّقه الفاضل السيد الزاهد الهرويُّ قُدس سره في حواشي شرح التهذيب للدَّوَّانيِّ: ١٤٢-١٤٣، فعلى هذا لا يصحُّ هذا الجواب كما لا يخفى.

(٤) فالمنفيُّ هو نحو الإدراك ليس المدرَك، فتدبر.

أَمَّا ثَانِيًا: فَلِأَنَّ الْـمُمْكِنَاتِ قَبْلَ إِيْـجَادِهَا مَعْدُوْمَاتٌ صرفَةٌ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ قِيَامُ صُوَرِهَا بِأَنْفِسَهَا، أَوْ بِشَيْءٍ آخَرَ؛ إِذِ الْـمَعْدُوْمُ لَا صُوْرَةَ لَهُ[١].

وَيُـجَابُ بِأَنَّ الصُّوْرَةَ قَدْ تُسْتَفَادُ مِنَ الْـخَارِجِ، وَقَدْ تُـخْتَـرَعُ كَمَـا أَنَّ الْبَنَّاءَ يَـخْتَـرِعُ فِي ذِهْنِهِ صُوْرَةَ الْـمَكَانِ، ثُمَّ يَبْنِيْ مُطَابِقًا لِـمَـا صَوَّرَهُ أَوَّلًا.

وَيُزَاحُ بِأَنَّهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيْرِ تَكُوْنُ تِلْكَ الصُّوَرُ قَائِمَةً فِي ذَاتِ الْوَاجِبِ تَعَالَى وَعِلْمًا حُصُوْلِيًّا انْفِعَالِيًّا، كَعِلْمِ الْبَنَّاءِ بِصُوْرَةِ الْـمَكَانِ[٢]، وَقَدْ كَانَ الْكَلَامُ فِي عِلْمِهِ الْـحُضُوْرِيِّ فَهُوَ تَوْجِيْهُ الْقَوْلِ بِمَـا لَا يَرْضَى بِهِ قَائِلُهُ.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَلِأَنَّ أَفْلَاطُوْنَ يَقُوْلُ: إِنَّ الْـمُمْكِنَاتِ الْـمَعْدُوْمَةَ مُنْكَشِفَةٌ عِنْدَهُ تَعَالَى بِتِلْكَ الصُّوَرِ، وَإِذِ الْعِلْمُ يُسَاوِقُ الْإِمْتِيَازَ الْـمُسْتَلْزِمَ لِلْوُجُوْدِ، فَكَيْفَ تَمْتَازُ الْـمَعْدُوْمَاتِ فِيْمَـا بَيْنَهَا[٣].

وَأَمَّا رَابِعًا: فَلِأَنَّ تِلْكَ الصُّوَرَ لَا بُدَّ لَـهَا أَنْ يَكُوْنَ مَعْلُوْمَةً فَهِيَ بِصُوَرٍ أُخْرَى، فَيَتَسَلْسَلُ أَوْ بِنَفْسِهَا لِوُجُوْدِهَا عِنْدَهُ تَعَالَى، فَلْيَكْتَفِ بِذَوَاتِـهَا بِنَفْسِهَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْعَلَاقَةَ حَاصِلَةٌ لَـهَا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى الصُّوَرِ[٤].

وَأَمَّا خَامِسًا: فَلِأَنَّ تِلْكَ الصُّوَرَ: إِمَّا وَاجِبَةٌ بِالذَّاتِ فَيَلْزَمُ تَعَدُّدُ الْوُجَبَاءِ[٥]، أَوْ مُـمْتَنِعَةٌ فَهِيَ بَاطِلَةٌ؛ إِذِ الْـمُمْتَنِعُ لَا وُجُوْدَ لَهُ وَلَا صُوْرَةَ لَهُ[٦]، أَوْ مُـمْكِنَةٌ فَيَكُوْنُ فَائِضَةً

(١) راجع : إلـهيات الشفاء، المقالة الأولى، الفصل الخامس: ١/ ٣٢، شرح المقاصد للتفتازاني قدس سرُّه: ٢/ ١٢١، شرح المواقف للسيد: ١/ ١٨٦.

(٢) قد ذُكِرَ الفرقُ بين علم البنّاء وعلم الباري تعالى، فتذكَّره.

(٣) راجع للتدقيق: حواشي العلاَّمة عبد الـحكيم السيالكوتي على شرح المواقف للسيد: ٨/ ٨٠-٨١.

(٤) راجع للتفصيل: شرح القاضي محمد مبارك على سُلَّم العلوم: ١٠-١١.

(٥) وهو ممنوع ببرهان التمانع.

(٦) وهو باطل مع أنَّ الممتنع لاصورة له وإنَّما يُعلم الممتنعُ بطريق المقايسة والتشبيه وهو لايعطي علم الحقيقة كما فُصِّل في شرح المواقف للسيد: ١٨٦، شرح المقاصد للتفتازاني قدس سرُّه: ٢/ ١٢١.

الذَّاتِ، وَالْوُجُوْدُ مِنْهُ تَعَالَى كَذوِيـهَا؛ إِذِ الْفَاعِلُ الْـمُخْتَارُ لَا بُدَّ لَهُ أَنْ يعْلَمَ الشَّيْءَ أَوَّلًا، ثُمَّ يُوْجِدُهُ فَهِيَ إِمَّا مَعْلُوْمَةٌ بِصُوَرٍ أُخرَى، وَهِيَ أَيْضًا بِأُخرَى وَهَكَذَا، فَيَلْزَمُ التَّسَلْسُلُ(١)، أَوْ بِأَنْفُسِهَا، فَلْيَكُنْ عِلْمُ ذَوَاتِـهَا أَيْضًا بِنَفْسِهَا، أَوْ بِذَوَاتِـهَا فَيَلْزَمُ الدَّوْرُ وَتَوْزِيْعُ نَحْوِ الْعِلْمِ، أَوْ صَادِرَةٌ عَنْ غَيْرِ مَسْبُوْقِيَّـةِ الْعِلْمِ، فَيَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُوْنَ اللهُ تَعَالَى فَاعِلًا مُـخْتَارًا، أَوْ يُـجَابُ بِاخْتِيَارِ الْـمُمْكِنَاتِ وَعَدَمِ مَسْبُوْقِيَّـةِ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْعِلْمَ صِفَةُ الْكَمَـالِ، وَلَا بَأْسَ بِإِيْـجَابِهِ تَعَالَى فِي إِيْـجَادِ الصِّفَاتِ؛ فَإِنَّهُ مُوْجِبٌ فِيْهِ لَا مُـخْتَارٌ.

وَيُزَاحُ بِأَنَّ الصُّوَرَ عَلَى هَذَا الْـمَذْهَبِ أُمُوْرٌ مُبَايِنَـةٌ، وَالْأَمْرُ الْـمُبَايِنُ لَا يُـحْمَلُ عَلَى الشَّيْءِ(٢)، بِخِلَافِ الصِّفَةِ، فَالْقَوْلُ بِـ«أَنَّـهَا صِفَاتٌ» مُـجَرَّدُ لَفْظٍ لَا مِصْدَاقَ لَهُ؛ إِذْ لَوْ كَانَ مُـجَرَّدُ حُضُوْرِهَا عِنْدَهُ تَعَالَى بَعْدَ الْإِيْـجَادِ كَافِيًا؛ لِكَوْنِـهَا صِفَاتٍ لَهُ، فَلْتَكُنْ ذَوَاتُ الصُّوَرِ أَيْضًا كَذَلِكَ؛ لِكَوْنِـهَا حَاضِرَةً عِنْدَهُ تَعَالَى بَعْدَ الْإِيْـجَادِ، وَهَذَا الْإِيْرَادُ يَعُمُّ جَمِيْعَ الْـمَذَاهِبِ الْـمُنْدَرِجَةِ تَـحْتَ الْـمُنْفَصِلِ.

وَأَمَّا سَادِسًا: فَلِأَنَّه يَلْزَمُ الْـجَهْلُ فِي مَرْتَبَةِ الذَّاتِ(٣).

وَمَا يُـجَابُ بِأَنَّهُ لَا بَأْسَ فِيْهِ، وَإِنَّمَـا النَّقْصُ فِي الْـجَهْلِ النَّفْسِ الْأَمْرِيِّ، وَالْـجَهْلُ فِي الْـمَرْتَبَةِ لَيْسَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ.

يُزَاحُ بِأَنَّ مَرْتَبَةَ تَقَدُّمِ الذَّاتِ مِنْ مَرَاتِبِ نَفْسِ الْأَمْرِ، نَعَمْ لَيْسَتْ مِنَ الْـمَرَاتِبِ الْـخَارِجِيَّـةِ، فَتَأَمَّلْ.

وَأَمَّا سَابِعًا: فَلِأَنَّ الصُّوَرَ أُمُوْرٌ مُنْفَصِلَةٌ، فَيَلْزَمُ زِيَادَةُ صِفَةِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ، وَالْاِسْتِكْمَـالُ بِالْغَيْـرِ(٤).

---

(١) لأنَّ العلوم الحاصلةَ بالصُّور أيضًا صور، فنتكلَّمُ فيها.

(٢) لأنَّ مناط الحمل هو الاتحاد في الوجود، والمباينة تُنافيه.

(٣) أي: المرتبة لا يُلاحظ معها شيء ما.

(٤) قد مرَّ تقريرهما بالتوضيح.

وَأَمَّا ثَامِنًا: فَلِأَنَّهُ لَـمَّـا كَانَ مَقْدُوْرَاتُ الله تَعَالَى، وَالْـحَوَادِثُ الْيَوْمِيَّـةُ، وَكَذَا نَعِيْمُ الْـجِنَانِ غَيْـرُ مُتَنَاهِيَةٍ، بِمَعْنَى لَا تَقِفُ عِنْدَ حَدٍّ[١]، فَلاَ بُدَّ مِنْ عِلْمِهَا بِالصُّوَرِ الْغَيْـرِ الْـمُتَنَاهِيَـةِ بِالْفِعْلِ؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ الْـجَهْلُ الْـمُسْتَحِيْلُ، وَإِذِ الْـمَعْلُوْمَاتُ مُتَـرَتِّبَةٌ، فَيَلْزَمُ تَرَتُّبُ الْعُلُوْمِ بِحَسَبِهَا، وَالْأُمُوْرُ الْغَيْـرُ الْـمُتَنَاهِيَةِ الْـمُرَتَّبَةِ، يُبْطِلُهَا بَرَاهِيْنُ التَّسَلْسُلِ مِنَ التَّطْبِيْقِ وَالتَّضَايُفِ وَغَيْـرِهِمَا[٢].



(١) أي: العلمُ بالأشياء لا يصل إلى حدٍّ لا يمكنُ أن يتجاوزه، بل كل مرتبة يصل إليها العلمُ بها يمكن وصوله إلى مرتبة أخرى.

(٢) راجع: الكلام المتين في تحرير البراهين للعلاَّمة عبد الـحيِّ اللكهنوي رحمه الله: صفحة ٤-٥.

[مذهبُ جمهور الـمشَّائين أنّه تعالى يعلمُها بوجودِهَا الدِّهْرِيِّ[١]]

وَيرِدُ عَلَى مَذْهَبِ جُمْهُوْرِ الـمَشَّائِيْنَ أَمَّا أَوَّلًا: فَلِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْعِلْمِ الْفِعْلِـيِّ لَهُ تَعَالَى قَبْلَ إِيْـجَادِ الْعَالَـمِ، وَهَذَا الْوُجُوْدُ الدَّهْرِيُّ، لَوْ كَانَ عِلْمًـا يَكُوْنُ انْفِعَالِيًّا، تَابِعًا لِلْمَوْجُوْدَاتِ وَبَعْدَ إِيْـجَادِهَا.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلِأَنَّه يَلْزَمُ الْاِسْتِكْمَـالُ بِالْغَيْـرِ، وَزِيَادَةُ صِفَةِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ؛ إِذِ الْعِلْمُ حِيْنَئِذٍ عَيْـنُ الْـمَعْلُوْمِ.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَلِمَـا تُبْطِلُهُ بَرَاهِيْنُ التَّسَلْسُلِ؛ ضَرُوْرَةَ تَرَتُّبِ الْـمُتَّصِلَاتِ بِالِاتِّصَالِ، وَ الْـمُعِدَّاتِ بِالطَّبْعِيِّ[٢].

وَأَمَّا رَابِعًا: فَلِأَنَّ هَذِهِ الْـمَوْجُوْدَاتِ لَوْ كَانَتْ حَادِثَةً بِالزَّمَانِ يَلْزَمُ الْـجَهْلُ الْـمُسْتَحِيْلُ قَبْلَ إِيْـجَادِهَا خَارِجًا، أَوْ قَدِيْمَةً فَيَلْزَمُ الْـجَهْلُ فِي مَرْتَبَةِ ذَاتِ الْوَاجِبِ الْـمُتَقَدِّمِ عَلَيْهَا ذَاتًا.

وَأَمَّا خَامِسًا: فَلِأَنَّ الْـحَوَادِثَ الْيَوْمِيَّـةَ لَا مَـحَالَةَ تَكُوْنُ دَاخِلَةً فِيْهَا، فَتَكُوْنُ حَاضِرَةً عِنْدَهُ تَعَالَى أَزَلًا وَأَبَدًا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى وُجُوْدِهَا عَلَى نَـهْجِ الْـحُدُوْثِ الْيَوْمِيِّ، وَ يَلْزَمُ قِدَمُ الْـحَوَادِثِ، وَلَـمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْـحُدُوْثَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ تَعَالَى.

---

(١) يعني: أنَّ علمَه تعالى على الممكنات بالوجود الدهريِّ للممكنات؛ فإنهّم قالوا: إنَّ للعالمِ وجودان؛ الأوَّلُ: الوجود الدهريُّ وهو الوجود الأصليُّ الذي ليس مقيَّدًا بزمانٍ ولا مكانٍ. والثاني: الوجودُ الزمانيُّ وهو الوجود الحادثُ.

(٢) اشترطَ الفلاسفةُ في جريان برهان التطبيق في إبطال الأمور الغير المتناهية شرطَين: الأوَّل أن تكون موجودةً، والآخر: أن تكون مترتِّبةً سواء كان الترتيبُ اتصاليًّا زمانيًّا أو طبعًا. والحقُّ أنَّ هذا الاشتراطَ باطل؛ لما حقَّقه المحققُ الدوَّانيُّ قدس سرُّه في شرح العقائد العضدية: ٤٤-٤٨.

[مذهبُ بعضِ الْـمشَّائينَ[١] أنّه يعلمُها بعلمِ وُجُودِ الْعقلِ الأوّلِ مع ما يندرجُ فيه]

وَيَرِدُ عَلَى مَذْهَبِ بَعْضِ الْـمَشَّائِيْنَ أَمَّا أَوَّلًا: فَلِأَنَّ الصُّوَرَ الْـمَوْجُوْدَةَ فِي الْعَقْلِ الْأَوَّلِ -لَا مَـحَالَةَ- تَكُوْنُ مُـمْكِنَاتٍ صَادِرَةً مِنْهُ تَعَالَى، فَلَا بُدَّ مِنْ سَبْقِ الْعِلْمِ ذَاتًا وَزَمَانًا، حَتَّى لَا يلْزَمَ الْـجَهْلُ الْـمُسْتَحِيْلُ فَهُوَ بِصُوْرَةٍ أُخْرَى، فَيَلْزَمُ التَّسَلْسُلُ، أَوْ بِنَفْسِهَا، فَلْيَكُنْ حَالُ ذَوَاتِ الصُّوَرِ كَذَلِكَ[٢].

وَأَمَّا احْتِمَالُ عَدَمِ سَبقَةِ الْعِلْمِ وَصُدُوْرِهَا اضْطِرَارًا؛ لِكَوْنِـهَا عِلْمًا وَصِفَةً لَهُ تَعَالَى فَمَدْفُوْعٌ كَمَـا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْقَوْلَ بِالصِّفَةِ مُـجَرَّدُ لَفْظٍ، أَمَا تَعْلَمُ أَنَّ الْـمُبَائِنَ لَايَكُوْنُ صِفَةً؟

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلِأَنَّ الْعَقْلَ الْأَوَّلَ مُقَدَّمٌ عَلَى الصُّوَرِ الْـحَاصِلَةِ قَبْلَ إِيْـجَادِهِ تَقَدُّمًا ذَاتِيًّا أَوْ زَمَانِيًّا، وَإِذْ مَذْهَبُ هَؤُلَاءِ أَنَّ عِلْمَ كُلِّ شَيْءٍ بِصُوْرَتِهِ. فَصُوْرَةُ الْعَقْلِ إِمَّا قَائِمَةٌ بِهِ تَعَالَى، أَوْ غَيْـرِهِ، وَهُوَ خِلَافُ مَذْهَبِهِمْ؛ فَإِنَّـهُمْ يَسْتَحِيْلُوْنَ كَوْنَ الْوَاجِبِ مَـحَلًّا لِلصُّوَرِ، فَيَلْزَمُ كَوْنُه تَعَالَى فَاعِلًا وَقَابِلًا مَعًا[٣]، وَلاَ قَابِلَ آخَرَ هُنَاكَ، أَوْ يَلْزَمُ الِاضْطِرَارُ فِي إِيْـجَادِ الْعَقْلِ الْأَوَّلِ.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَلِأَنَّ قِيَامَ الصُّوَرِ فِي الْعَقْلِ مُقَدَّمٌ عَلَى حُضُوْرِهِ بِـهَذِهِ الصِّفَةِ عِنْدَهُ تَعَالَى، فَيَلْزَمُ تَقَدُّمُ عِلْمِ الْعَقْلِ الْأَوَّلِ بِالصُّوَرِ عَلَى عِلْمِ الْوَاجِبِ تَعَالَى، وَلَوْ بِالذَّاتِ.

وَأَمَّا رَابِعًا: فَلِأَنَّ مَعْلُوْمَاتِ الله تَعَالَى غَيْـرُ مُتَنَاهِيَةٍ أَبَدًا -عِنْدَ الْكُلِّ- وَأَزَلًا أَيْضًا -عِنْدَ الْـحُكَمَـاءِ- وَمَرَاتِبُ الْعِلْمِ وَتَرَتُّبُهُ بِحَسَبِ الْـمَعْلُوْمَاتِ، فَالصُّوَرُ الْـمَذْكُوْرَةُ غَيْـرُ مُتَنَاهِيَةٍ

---

(١) وهو الحكيم المحقّق نصير الدين الطوسي في بعض رسائله.

(٢) يعني: إذا كانت تلك الصُّور ممكنةً كانت صادرةً عن ذات الواجب كسائر الممكنات، فلا بدَّ أن يكون علم الواجب بها سابقًا عليها سبقًا ذاتيًا، لا انفكاكيًا، كما إذا كانت تلك الصور قديمةً فإن العلم لكونه من جملة ما يتوقّف وجودُ تلك الصور عليه مقدَّمٌ على تلك الصُّور بالذات، وإن كانا وجودَين معًا، أو سبقًا انفكاكيًّا كما إذا كانت تلك الصُّور حادثةً. راجع شرح القاضي على سُلَّم العلوم: ١٠.

(٣) واللهُ تعالى متعالٍ عن القوة والقابلية.

مَرتَبَةً يُبْطِلُهَا بَرَاهِينُ إِبْطَالِ التَّسَلْسُلِ[1].

❁ ❁ ❁

(١) راجع لتحقيق هذا المقام شرحَ العقائد العضدية للدوَّاني قُدس سرُّه: ٤٩.

[مَذْهَبُ جُمْهُوْرِ الْمتكلِّمينَ أَنّه يَعْلَمُها بِالأعيانِ الْحاضِرَةِ عِنْدَهُ تَعَالَى، وهو المختارُ عند أهل الحقِّ]

وَيَرِدُ عَلَى جُمْهُوْرِ الْمُتَكَلِّمِيْنَ وَالْمُعْتَزِلَةِ، أَمَّا أَوَّلًا: فَبِأَنَّا لَا نَعْلَمُ مِنَ الثُّبُوْتِ، إِلَّا الْوُجُوْدَ[١]، فَلاَ مَعْنَىَ لِلثُّبُوْتِ قَبْلَ الْوُجُوْدِ، كَيْفَ وَلَوْ فُرِضَ لَهُ مَعْنَىً آخَرُ غَيْرُ الْوُجُوْدِ لَمْ يَنْفَعْ لِلْمَعْلُوْمِيَّةِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلِأَنَّهَا إِمَّا وَاجِبَاتٌ فَيَلْزَمُ تَعَدُّدُ الْوُجَبَاءِ، أَوْ مُمْتَنِعَاتٌ فَكَيْفَ يَنْقَلِبُ إِلَى الْمَوْجُوْدَاتِ الْمُمْكِنَةِ، أَوْ مُمْكِنَاتٌ صَادِرَةٌ عَنْهُ تَعَالَى، فَلَا بُدَّ مِنْ سَبْقِ عِلْمِهِ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَالْاضْطِرَارُ الْفَاحِشُ.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَلِلُزُوْمِ التَّسَلْسُلِ كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ.

وَأَمَّا رَابِعًا: فَلِأَنَّهُ يَلْزَمُ قِدَمُ الْعَالَمِ.

وَأَمَّا خَامِسًا: فَلِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْاِسْتِكْمَالُ بِالْغَيْرِ، وَزِيَادَةُ صِفَةِ الْعِلْمِ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْأَعْيَانِ الثَّابِتَةِ: الْمَاهِيَّاتُ الْمُمْكِنَةُ لِذَاتِهَا -أَيْ: لَا لِعِلَّةٍ- كَالْمُمْتَنِعِ لِذَاتِهِ -أَيْ لَا لِعِلَّةٍ[٢]- وَكَوُجُوْدِ الْوَاجِبِ لِذَاتِهِ لاَ لِعِلَّةٍ[٣]. وَالصَّادِرُ مِنْهُ تَعَالَى وُجُوْدُهَا لَا إِمْكَانُهَا؛ فَإِنَّهُ ذَاتِيٌّ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْعِلَّةِ؛ فَهِيَ مُمْتَازَةٌ ثُبُوتُهَا وَإِمْكَانُهَا الْأَزَلِيُّ، وَهَذَا الثُّبُوْتُ هُوَ الْمُرَجِّحُ لِقَبُوْلِ الْمُمْكِنِ الْوُجُوْدَ دُوْنَ الْمُمْتَنِعِ.

وَالْخِطَابُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُن﴾ [يس: ٨٢]، -أَيْ: مَوْجُوْدًا- فَيَكُوْنُ كَذَلِكَ، فَهُوَ

---

(١) لأنَّ الوجود والثبوت والحصول والكونَ ألفاظٌ مترادفة.

(٢) امتناعُ الممتنع لذاته ليس لعلة خارجية، بل العقل إذا يلاحظه يحكم عليه بالعدميَّة، بخلاف الممتنع لغيره؛ فإنَّه ممكن لذاته عقلًا، لكن الامتناع يكون من علَّة خارجية فيمتنعُ رأسًا، وليس المراد أنَّ الممتنع لغيره مركب من الإمكان والممتنع، بل احتمال إمكانه إنما هو من جهة العقل.

(٣) لأنَّ الوجود من لوازم الماهية الواجبة، فما كان ثبوتُه لذاته من حيث هي هي فيكونُ ثبوتُه له ضروريًّا ليست تابعةً لعلَّة مَا.

الصَّالِحُ لِامْتِثَالِ الْأَمْرِ دُوْنَ الْـمُمْتَنِعِ، وَالْـحُدُوْث وَالْقِدَم فِي مَرْتَبَةٍ مُتَأَخِّرَةٍ عَنْهَا، فَكَيْفَ يَلْزَمُ قِدَمُ الْعَالَـمِ؛ إِذْ هُوَ مِنْ أَقْسَامِ الْـمَوْجُوْدِ الْـخَارِجِيِّ دُوْنَ الثَّابِتِ النَّفْسِ الْأَمْرِيِّ وَلَيْسَ فِيْهَا تَرْتِيْبٌ، حَتَّى يَلْزَمَ التَّسَلْسُلُ.

وَأَمَّا الْإِسْتِكْمَالُ بِالْغَيْرِ، وَزِيَادَةُ صِفَةِ الْعِلْمِ فَلَا ضَيْرَ فِيْهِ عِنْدَ الْـمُتَكَلِّمِيْنَ؛ إِذِ الْعِلْمُ عِنْدَهُمْ صِفَةٌ إِضَافَةٍ، فَصِفَةُ الْعِلْمِ بِحَسَبِ ذَاتِهِ تَقْتَضِيْ تَعَلُّقَهَا بِالْـمَعْلُوْمِ، وَتَوَقُّفُ تَرَتُّبِ الشَّيْءِ عَلَى مُقْتَضَى الذَّاتِ لَا يَكُوْنُ اسْتِكْمَالًا بِالْغَيْرِ، فَانْدَفَعَتِ الْـمَحَاذِيْرُ بِحَذَافِيْرِهَا، فَهَذَا الْـمَذْهَبُ هُوَ الْـمُخْتَارُ عِنْدَ أُولِي الْأَبْصَارِ، وَهَذَا يُوَافِقُ كَلَامَ كَثِيْرٍ مِنَ الْأَكَابِرِ مِنْ أَهْلِ الْـحَقِّ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَالْـمَاتُرِيْدِيَّةِ.

وَفِي الْفُتُوْحَاتِ[١]: هِيَ أَعْيَانٌ لِذَاتِهَا، مَا هِيَ أَعْيَانٌ بِمُوْجَبٍ وَلاَ لِعِلَّةٍ، كَمَا أَنَّ وُجُوْدَ الْـحَقِّ تَعَالَى لِذَاتِهِ لَا لِعِلَّةٍ.

وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ[٢] مِنْهَا: إِنَّ الْأَعْيَانَ الثَّابِتَةَ هِيَ الْـمَاهِيَّاتُ الْـمُمْكِنَةُ، مَعْدُوْمَةٌ مُتَمَيِّزَةٌ ظُهُوْرُهَا. وَلَيْسَ انْقِلَابُ ثُبُوْتِهَا وُجُوْدًا؛ لِأَنَّ ثُبُوْتَهَا ذَاتِيٌّ لَهَا، وَمَا بِالذَّاتِ لَا يَزُوْلُ، وَإِنَّمَا الظُّهُوْرُ لِلْوُجُوْدِ الْفَائِضِ عَلَيْهَا. انْتَهَى.

وَفِي (مَطْلَعِ الْـجُوْدِ)[٣] لِإِبْرَاهِيْمَ الْـمَدَنِيِّ[٤]: إِنَّ الْـمُتَكَلِّمِيْنَ وَالْفُقَهَاءَ، قَالُوْا: إِنَّ الْـمُمْكِنَاتِ غَيْرُ مَـجْعُوْلَةٍ بِحَسَبِ الثُّبُوْتِ، وَثُبُوْتُهَا أَزَلِيٌّ. انتهى.

وَفِي (الْـمُسَايرَةِ)[٥] لِصَاحِبِ فَتْحِ الْقَدِيْرِ: إِنَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ الْـمُمْكِنَاتِ قَبْلَ وُجُوْدِهَا

---

(١) راجع: الفتوحات المكية: ٣/ ٨٧.

(٢) راجع: الفتوحات المكية: ٣/ ٩٥، نتائج الأفكار شرح الرسالة القشيرية: ٢/ ٨١.

(٣) مطلع الجود بتحقيق التنزيه في وحدة الوجود للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن حسن المدني رحمه الله: (٧/ مخ).

(٤) هو الشيخ المدقّق إبراهيم بن شهاب الدين حسن الشهرزوري الشهراني الكوراني المدني. راجع: جلاء العينين في محاكمة الأحمدين لابن الألوسي: ٥٤.

(٥) المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة للشيخ كمال الدين الحنفي: ٧٣.

فِي الْأَزَلِ، بِلَا ارْتِسَامٍ بِحَسَبِ امْتِيَازِهَا الثُّبُوتِـيِّ، وَقَدْ بَقِيَ بَعْدَ أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ لَا يَكُوْنَ اللهُ تَعَالَى عَالِـمًـا بِالْـمُمْتَنِعَاتِ؛ لِأَنَّـهَا لَيْسَتْ مِنَ الْأَعْيَانِ الثَّابِتَةِ، وَالْـمَـاهِيَّاتِ الْـمُمْكِنَةِ، فَتَأَمَّلْ.



[مذهب الشيخِ المقتولِ أنَّه تعالى يعلمُها بالشُّعاع الـمُفَاضِ على وجودِها[١]]

وَيَرِدُ عَلَى مَذْهَبِ صَاحِبِ الْإِشْرَاقِ[٢]: أَنَّا سَلَّمْنَا أَنَّ اللهَ تَعَالَى نُوْرُ الْأَنْوَارِ، ظَاهِرٌ لِذَاتِهِ، وَغَيْـرُهُ ظَاهِرٌ لَهُ، لَكِنَّ الْغَيْـرَ قَبْلَ إِيْـجَادِ الْعَالَـمِ، أَيُّ شَيْءٍ؟ وَمِصْدَاقُ عِلْمِهِ مَاذَا؟. الْوُجُوْدُ الدَّهْرِيُّ[٣]، أَوِ الصُّوْرَةُ الْـمُجَرَّدَةُ[٤]، أَوِ الْـمُرْتَسِمَةُ فِي الْعَقْلِ[٥]، أَوِ الْإِضَافَةُ الْبَسِيْطَةُ[٦]، أَوْ نَفْسُ ذَاتِهِ[٧]، فَيَـرْجِعُ إِلَى أَحَدٍ مِنْ مَذَاهِبِ غَيْـرِهِ، مَعَ أَنَّهُ يَرِدُ عَلَيْهِ مَا يَرِدُ عَلَيْهِمْ.

وَأَمَّا بَعْدَ وُقُوْعِ الشُّعَاعِ وَالْإِفَاضَةِ فَهُوَ عِلْمٌ انْفِعَالِـيٌّ تَفْصِيْلِـيٌّ لَا فِعْلِـيٌّ إِجْمَالِـيٌّ، وَ كَلَامُنَا فِيْهِ.



---

(١) أي: أنّه تعالى يعلم الأشياء بأمرٍ منفصلٍ عنه تعالى، ليس قائماً بذاته تعالى، مثل المصباح؛ فإنَّ الأشياء في الظلمة تنكشف بأشعة المصباح، قال الملّا حسن اللكهنويُّ في شرح سُلَّم العلوم: ولهم في نقل مذهبه تلفُّظات عجيبة تنشطُ به الآذان دون الأذهان، وبعد التعمُّق في تلك الألفاظ لا يظهر مذهب آخر وراء المذاهب المذكورة، فيرِدُ ما يرِدُ عليهم من لزوم الاستكمال بالغير والجهل في سنخ الذات وغيره من الاعتراضات.

(٢) هو شهاب الدين أبو الفتوح، يحيى بن حَبَش السهروردي ٥٨٧هـ، حكيمٌ مُبدِع، يُعرَف بشيخ الإشراق وصاحب الإشراق، قُتل في السَّنة المذكورة بمدينة حلب، له: حكمة الإشراق، والتلويحات، واللمحات، والمشارع والمطارحات، وهياكل النور، وغير ذلك.

(٣) كما اختاره أكثر المشَّائين.

(٤) كما اختاره الأفلاطون الإلهيُّ.

(٥) كما اختاره المحقِّق الطُّوسي وبعض المشَّائين المتأخِّرين.

(٦) كما اختاره المتكلِّمون.

(٧) كما اختاره الحكماء والصوفيَّة.

[مذهب بعض المتكلِّمين أنَّه يعلمُها بصفة بسيطة أزليَّة ذات إضافة منتزعة عن ذاته تعالى]

وَيَرِدُ عَلَى مَذْهَبِ بَعْضِ الْـمُتَكَلِّمِيْنَ أَمَّا أَوَّلًا: فَلِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَقْتَضِي وُجُوْدَ الطَّرَفَيْنِ، وَقَدْ فُرِضَ الْعِلْمُ قَبْلَ الْـمُمْكِنَاتِ[١].

وَيُـجَابُ: إِنَّ الْأَمْرَ الضَّرُوْرِيَّ لِلْإِضَافَةِ اِمْتِيَازُ الطَّرَفَيْنِ[٢]، وَهَؤُلَاءِ قَائِلُوْنَ بِثُبُوْتِ الْأَعْيَانِ - أَي: الْـمَاهِيَّاتِ الْـمُمْكِنَةِ فِي الْأَزَلِ - وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ.

وَأَمَّا ثَانِيًا:؛ فَلِأَنَّ الْإِضَافَاتِ الْـخَاصَّةَ لِلْمُمْكِنَاتِ الْغَيْرِ الْـمُتَنَاهِيَـةِ غَيْـرُ مُتَنَاهِيَةٍ، فَيُبْطِلُهَا بَرَاهِيْنُ إِبْطَالِ التَّسَلْسُلِ.

وَيُـجَابُ بِأَنَّ صِفَةَ الْعِلْمِ زَائِدَةٌ عَلَى ذَاتِهِ تَعَالَى كَسَائِرِ الصِّفَاتِ، وُجُوْدٌ بِوُجُوْدٍ خَارِجِيٍّ، لَا كَثْرَةَ فِيْهِ، إِنَّمَـا الْكَثْرَةُ فِي الْأَشْيَاءِ وَتَعَلُّقَاتِـهَا بِحَسَبِهَا، وَلَهُ تَعَالَى تَعَلُّقٌ أَزَلِـيٌّ فِي ثُبُوْتِـهَا الْأَزَلِـيِّ، وَغَيْـرُ مُتَغَيِّـرٍ، وَحَادِثٌ، وتَابِعٌ لِوُجُوْدِهَا الْـحَادِثِ، مُتَغَيِّـرٌ[٣]، كَذَا قَالَ الْـمُحَقِّقُ الدَّوَّانِـيُّ[٤].

---

(١) لأنَّ العلم عندهم نسبة، والنسبة لا تُحُقَّقُ إلاَّ بعد تحقُّق المتنسبَين، وهذا التحقق البعديُّ يُنافي علمَه الإجمالي.

(٢) وهذا التمايز حاصلٌ له دائماً.

(٣) راجع: شرح العقائد العضدية للدوَّاني: ٤٨.

(٤) هو شيخ شيوخنا مولانا جلال الدين محمد بن أسعد الصِّدِّيقي الدوَّانيُّ الشافعيُّ، ولد في دوَّان من بلاد كازرون عام (٨٣٠هـ - ٩١٨= ١٤٢٧-١٥١٢ م)، وله: حاشية على شرح التجريد للفاضل القوشجي، وأنموذج العلوم، وكتاب إثبات الواجب القديم، والرسالة الزوراء و شرحها، وشواكل الحُور على هياكل النُّور، وغيرها. وتوفي في اليوم التاسع من شهر ربيع الأوَّل من عام ٩٠٨ أو ٩١٨ هـ عن عمر ناهز التاسعة والسبعين عامًا، ودُفِن قريبًا من قرية دوَّان، وعلى قبره قُبَّة بجانبها منارة. راجع: الأعلام للزركلي: ٦/ ٣٢-٣٣.

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَلِأَنَّ الْأَمْرَ الْاِنْتِزَاعِيَّ نَفْسُ ذَاتِهِ، فَلَا يَصْلُحُ لِتَـرَتُّبِ الْآثَارِ؛ إِذْ لَا وُجُودَ لَهُ فِي نَفْسِهِ، بَلْ بِمَنْشَاءِ انْتِزَاعِهِ، فَحِينَئِذٍ يَرْجِعُ إِلَى غَيْـرِ مَذْهَبِهِ، مَعَ أَنَّه بَعْدَ الْاِنْتِزَاعِ يَصِيْـرُ مُنْضَمًّـا، فَيَـرِدُ عَلَيْهِ مَا يَرِدُ عَلَيْهِ.

[مذهب أرسطو والفارابيِّ وأبي عليِّ بنِ سينا: أنَّه تعالى يعلمُها بالصورِ المرتسمة في ذاته المقدَّسة]

وَيَرِدُ عَلَى مَذْهَبِ الشَّيْخَيْنِ وَأَبِي عَلِيٍّ أَمَّا أَوَّلًا: فَلِأَنَّ اللهَ الْوَاحِدَ الْحَقِيقِيَّ لَمَّا أَبْدَعَ صُوَرَ الْمُمْكِنَاتِ الْمَعْدُومَةِ وَارْتَسَمَتْ فِيهِ، يَكُونُ قَابِلًا(١) وَفَاعِلًا(٢) مَعًا.

وَيُجَابُ بِأَنَّ لُزُومَ كَوْنِهِ فَاعِلًا وَقَابِلًا بِمَعْنَى الْاِتِّصَافِ(٣) مُسَلَّمٌ؛ لِاسْتِحَالَتِهِ فِيهِ. وَبِمَعْنَى الْاِنْفِعَالِ التَّجَدُّدِيِّ(٤) مَمْنُوعٌ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى مَوْصُوفًا بِصِفَاتٍ حَقِيقِيَّةٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ.

وَيُجَابُ بِأَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَتَأَثَّرْ عَنْهَا(٥)، حَتَّى يَلْزَمَ الْمَحْذُورُ.

قَالَ بَهْمَنْيَارُ(٦): إِنَّ اللَّوَازِمَ الَّتِي هِيَ مَعْقُولَاتُهُ تَعَالَى، وَإِنْ كَانَتْ أَعْرَاضًا مَوْجُودَةً فِيهِ، فَلَيْسَ مِمَّا يَتَّصِفُ بِهَا، وَيَنْفَعِلُ عَنْهَا؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ وَاجِبَ الْوُجُودِ هُوَ بِعَيْنِهِ كَوْنُهُ مَبْدَأً لِلَوَازِمِهِ الَّتِي هِيَ الصُّوَرُ الْمَعْقُولَةُ، وَإِنَّمَا الْمُمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ ذَاتُهُ مَحَلًّا لِلْأَعْرَاضِ

---

(١) أي: قابلاً من جهة قَبول ارتسامِها.

(٢) أي: فاعلاً من جهة إيجادها.

(٣) أي: مطلق الاتصاف بشيء، سواءٌ كان وجودُ الموصوف مقدَّمًا بالزَّمان أو بالذَّات، والقبول بهذا المعنى يوجد في المجرَّدات كما نحن فيه.

(٤) أي: إمكان اتصاف شيءٍ بصفةٍ لم تحصل بعد مع وجود ما يحصلُ بها هذا المعنى، وهذا المعنى لا يجامع مع الفعلية، ولا يتصوَّرُ هذا المعنى في ربنا الجليل عزَّ وجلَّ، فتدبَّر.

(٥) لأنَّ هذه الصفات من لوازم ذاته المقدَّسة، ولوازم الذات لا تكون معلَّلةً أبدًا.

(٦) هو أبو الحسن بهمنيار بن المرزبان الأذربيجاني، ولد في سنة ٩٩٣هـ كان مجوسيًّا ثم أسلم، وكان تلميذًا للشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله ابن سينا، وقرأ عليه كُتُبَه كـ«الإشارات» وغيره، وباحث معه فصنَّف كتابًا مسمًّى بـ«التحصيل»، وقد تتلمذ على يديه الحكيمُ أبو العباس فضلُ بن محمَّد اللوكريُّ وشرف الزمان محمد الإيلاقي، ومن آثاره: «ما بعد الطبيعة»، و«مراتب الموجودات»، و«التحصيل» في الفلسفة والمنطق.

انظر للترجمة: الأعلام للزركلي: ٢/ ٧٧.

يَنْفَعِلُ عَنْهَا، وَيَسْتَكْمِلُ بِـهَا، بَلْ كَمَـالُهُ فِي كَوْنِهِ بِحَيْثُ تَصْدُرُ عَنْهُ هَذِهِ اللَّوَازِمُ[(١)].

وَأَمَّا ثَالِثًا: فَلِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُوْنَ مَـحَلًّا لِلْكَثْرَةِ، وَهُوَ بَرِيءٌ عَنْ ذَلِكَ.

وَأَجَابَ الشَّيْخُ فِي التَّعْلِيْقَاتِ[(٢)] بِمَـا حَاصِلُهُ: إِنَّ هَذِهِ الْكَثْرَةَ بَعْدَ الذَّاتِ الْأَحَدِيَّـةِ بَعْدِيَّةَ الْـمُسَبِّبِ عَنِ السَّبَبِ، وَالْعَارِضِ عَنِ الْـمَعْرُوْضِ، لَا الزَّمَانِـي، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ الْـمُعَلِّمُ الثَّانِـي[(٣)] بِقَوْلِهِ: وَاجِبُ الْوُجُوْدِ مَبْدَأُ كُلِّ فَيْضٍ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، فَلَهُ الْكُلُّ مِنْ حَيْثُ لَا كَثْرَةَ فِيْهِ، فَهُوَ مِنْ حَيْثُ هُوَ ظَاهِرٌ يَنَالُ الْكُلَّ مِنْهُ ذَاتُهُ، فَعِلْمُهُ[(٤)] بِالْكُلِّ بَعْدَ ذَاتِهِ، وَعِلْمُهُ[(٥)] بِذَاتِهِ نَفْسُ ذَاتِهِ، وَكَثْرَةُ عِلْمِهِ بِالْكُلِّ كَثْرَةٌ بَعْدَ ذَاتِهِ[(٦)]، وَيَتَّحِدُ الْكُلُّ[(٧)] بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَاتِهِ فَهُوَ الْكُلُّ فِي حَدِّ ذَاتِهِ[(٨)].

وَأَمَّا رَابِعًا: فَلِجَرَيَانِ التَّسَلْسُلِ[(٩)]، كَمَـا مَرَّ.

وَأَمَّا خَامِسًا: فَلِأَنَّ الصُّوَرَ الْـمُرْتَسِمَةَ، إِنَّمَـا تَكُوْنُ لِلْمُمْكِنَاتِ الْـمَوْجُوْدَةِ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ. وَأَمَّا الْـمَعْدُوْمَاتُ الْـمَحْضَةِ فَلَا وُجُوْدَ وَلَا صُوْرَةَ لَـهَا، فَيَلْزَمُ عَدَمُ عِلْمِهِ تَعَالَى بِالنِّسْبَـةِ إِلَيْهَا.

وَأَمَّا سَادِسًا: فَلِأَنَّ هَذِهِ الصُّوَرَ إِمَّا مُـمْكِنَةٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ سَبْقِ الْعِلْمِ، وَإِلَّا لَا يَكُوْنُ فَاعِلًا مُـخْتَارًا، فَعِلْمُهَا إِنْ كَانَ نَفْسَ الذَّاتِ يَلْزَمُ الْـخُلْفُ، وَالتَّوْزِيْعُ، وَعَدَمُ الْـحَاجَةِ إِلَى

---

(١) التحصيل للشيخ بهمنيار: ٥٧٤ مطبوع بتحقيق الأستاذ شهيد مرتضى مطهري.

(٢) راجع: التعليقات للشيخ الرئيس: ٢٨٩.

(٣) هو أبو نصر محمد بن محمد طرخان الفارابيُّ في كتابه فُصوص الحِكَم: ٢٧٥.

(٤) أي: علمُه التفصيليُّ.

(٥) أي: وعلمه الإجماليُّ.

(٦) فإنَّ الكثرة منتفية في مرتبة الذات.

(٧) وجود الممكنات الإجمالي.

(٨) أي: مبدأ كلٍّ، وخلاَّقُ كلٍّ، وعالِمِ كلٍّ وعلم كلٍّ في مرتبة ذاته.

(٩) لأنَّ علوم الصُّور المرتسمة أيضًا صورٌ، وعلومها أيضًا صور... إلى آخره، فيلزم التسلسلُ.

الصُّوَرِ؛ إِذْ بِصُوَرٍ أُخْرَى فَيَلْزَمُ التَّسَلْسُلُ.

وَيُجَابُ بِأَنَّ مَعْنَى سَبْقِ الْعِلْمِ لَهَا: كَوْنُ مَبْدَأ الْعِلْمِ فِي ذَاتِهِ تَعَالَى، يَعْنِيْ: أَنَّ نَفْسَ ذَاتِهِ مَبْدَأٌ لِعِلْمِ الْأَشْيَاءِ، فَكَمَا أَنَّ فَاعِلِيَّتَهُ الْحَقِيْقِيَّةَ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُوْدِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ وُجُوْدَ الْفِعْلِ يَتَوَقَّفُ عَلَى كَوْنِهِ فَاعِلًا، فَلَوْ كَانَ بِالْعَكْسِ يَلْزَمُ الدَّوْرُ، كَذَا عَالِمِيَّتُهُ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُوْدِ الْمَعْلُوْمِ.

وَيُزَاحُ أَنَّه عَلَى هَذَا لَا حَاجَةَ إِلَى الصُّوَرِ.



[مذهب بعض الـمتصوفة أنّه تعالى متّحدٌ مع وجود الممكنات، فيعلمُها]

وَيَرِدُ عَلَى مَذْهَبِ الصُّوْفِيَّةِ بِأَنَّ اتِّحَادَ الْوَاجِبِ وَالْـمُمْكِنِ غَيْرُ مَعْقُوْلٍ، كَيْفَ لَا، وَإِنَّ الْـمُمْكِنَاتِ مُـحْتَاجَةٌ فِي وُجُوْدِهَا إِلَى وُجُوْدِ الْوَاجِبِ تَعَالَى وَذَاتِهِ، فَكَيْفَ يَتَّحِدُ الْفَاقِدُ لِلشَّيْءِ مَعَ وَاجِدِهِ أَزَلًا وَأَبَدًا؟

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلِأَنَّ الْـمُمْكِنَ، لَوْ كَانَ مُتَّحِدًا مَعَ الْوَاجِبِ لَزِمَ انْقِلَابُ الْـمُمْكِنِ وَاجِبًا، وَهُوَ الْـمُسْتَحِيْلُ، وَلِذَا قَالَ الْـمَكِّيُّ[1] فِي بَابِ الْأَسْرَارِ مِنَ (الْفُتُوْحَاتِ)[2]: مَا قَالَ بِالْاِتِّحَادِ إِلَّا أَهْلُ الْإِلْحَادِ، كَمَا أَنَّ الْقَائِلَ بِالْـحُلُوْلِ مِنْ أَهْلِ الْـجَهْلِ وَالْفُضُوْلِ.

وَفِي الْبَابِ الثَّانِي وَالتِّسْعِيْنَ وَالْـمِئَتَيْنِ: إِنَّ الْقَمَرَ لَيْسَ فِيْهِ إِلَّا مِنْ نُوْرِ الشَّمْسِ شَيْءٌ، وَإِنَّ الشَّمْسَ مَا انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ بِذَاتِهَا، فَكَذَلِكَ الْعَبْدُ لَيْسَ فِيْهِ مِنْ خَالِقِهِ شَيْءٌ، وَلَا حَلَّ فِيْهِ.

وَفِي الْبَابِ التَّاسِعِ وَالْـخَمْسِيْنَ وَالْـخَمْسِمِئَةِ: الْعَالَـمُ مَا هُوَ عَيْنُ الْـحَقِّ، وَلَا حَلَّ فِيْهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ عَيْنَ الْـحَقِّ تَعَالَى، أَوْ حَلَّ فِيْهِ لَـمَا كَانَ بَدِيْعًا، وَلَا قَدِيْمًا[3]. انتهى.

وَبِالْـجُمْلَةِ، لَيْسَ هَذَا الْاِتِّحَادُ إِلَّا قَوْلُ الْـجَهَلَةِ الْـمُتَصَوِّفَةِ.



---

(١) هو سيدنا إمام المكاشفين، وحُجة الله في الأرَضين، الإمام الكامل محمد بن علي بن محمد بن عربي الحاتمي الطائي الأندلسي.

(٢) راجع: الفتوحات المكية، الباب التاسع والخمسون والخمسمئة (في معرفة أسرار وحقائق من منازلَ مختلفة): ٨/ ١٢٩.

(٣) راجع: الفتوحات المكية: ٢/ ٨٧٢، باب الأسرار، الطبعة التركية.

[مذهبُ الصُّوفية الصافية رحمهم الله تعالى رحمةً واسعةً]

أَمَّا الصُّوْفِيَّةُ الصَّافِيَةُ فَيَقُوْلُوْنَ: إِنَّ مَا بِهِ مَوْجُوْدِيَّةُ الْمُمْكِنِ عَيْنُ الْوَاجِبِ، فَوُجُوْدُ الْوَاجِبِ لَمْ يَتَّحِدْ بِالْمُمْكِنِ أَصْلًا، بَلْ هُوَ نُوْرٌ مَحْضٌ، إِذَا تَجَلَّى عَلَى الْمُمْكِنِ صَارَ مُرَتَّبَ الْآثَارِ[1].

وَفِي الْبَابِ التَّاسِعِ وَالسِّتِّيْنَ وَالْمِئَةِ مِنَ (الْفُتُوْحَاتِ): اَلْقَدِيْمُ قَطُّ لَا يَكُوْنُ مَحَلًّا لِلْحَوَادِثِ، فَلَا يَكُوْنُ حَالًّا فِي الْمُحْدَثِ، وَإِنَّمَا الْوُجُوْدُ الْحَادِثُ وَالْقَدِيْمُ مَرْبُوْطٌ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ رَبْطَ إِضَافَةٍ وَحُكْمٍ، لَا رَبْطَ وُجُوْدِ عَيْنٍ بِعَيْنٍ؛ فَإِنَّ الرَّبَّ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ عَبْدِهِ فِي مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ[2].

وَفِي(مَطْلَعِ الْجُوْدِ)[3]: وُجُوْدُ الْمُمْكِنَاتِ مُفَاضٌ مِنْ تَجَلِّيْ الْوُجُوْدِ الْمُطْلَقِ، وَ ذَلِكَ بِإِشْرَاقِ نُوْرِهِ عَلَى الْمَاهِيَّاتِ. انتهى.

يَعْنِيْ: مِثْلُ نُوْرِ الشَّمْسِ فِي الْقَمَرِ، فَالْوُجُوْدُ الْمُفَاضُ عَلَى الْمَاهِيَّاتِ الْمُمْكِنَةِ، حَادِثَةٌ بَعْدَ تَجَلِّيْهِ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ صَحِيْحًا فِي نَفْسِهِ، لَكِنْ لَا يَصِحُّ فِي مَسْأَلَةِ عِلْمِهِ تَعَالَى؛ إِذْ وُجُوْدُهُ تَعَالَى بِقَطْعِ النَّظْرِ عَنْ تَجَلِّيْهِ عَلَى الْمَاهِيَّاتِ الْمُمْكِنَةِ لَيْسَ عَيْنَ وُجُوْدِهِ مَعَ التَّجَلِّي.

فَعِلْمُهُ بِذَاتِهِ الَّتِيْ هُوَ الْوُجُوْدُ، لَا يَسْتَلْزِمُ الْعِلْمَ بِالْوُجُوْدِ الْمُفَاضِ، فَيَلْزَمُ الْجَهْلُ، تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيْرًا.

---

(١) راجع: لتحقيقه الكامل: شرحَ بحر العلوم على سُلَّم العلوم: ٤٠٩-٤٢١، الروض المجود في تحقيق معنى وحدة الوجود للإمام فضل حق الخيرآبادي قُدِّس سرُه.

(٢) راجع: الفتوحات المكية: ٨/ ٥٣٥.

(٣) راجع: مَطلع الجُود للشيخ إبراهيم الكوراني: (٨/ مخ).

[مذهب الحكماء المتأخِّرين: أنَّه تعالى يعلمُها بعلمٍ مَنطوٍ على وجودِ الممكنات]

وَيرِدُ عَلَى مَذْهَبِ الْـحُكَمَاءِ الْـمُتَأَخِّرِيْنَ أَمَّا أَوَّلًا: فَلِأَنَّ اتِّحَادَ وُجُوْدِ الْـمُتَبَايِنَيْنِ غَيْرُ مَعْقُوْلٍ، وَهُمْ لَيْسُوْا بِقَائِلِيْنَ بِالْأَعْيَانِ[١]، فَالْـمُمْكِنَاتُ فِي الْأَزَلِ مَعْدُوْمَاتٌ صِرفَةٌ، وَ الْعِلْمُ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَا لَيْسَ بِشَيْءٍ مَحْضٍ[٢].

أَمَّا ثَانِيًا: فَلِأَنَّ وُجُوْدَهُ تَعَالَى عِلَّةٌ لِوُجُوْدِ الْـمُمْكِنَاتِ -وَهُوَ الْـمَعْلُوْلُ- وَلَا اتِّحَادَ بَيْنَ الْعِلَّةِ[٣] وَالْـمَعْلُوْلِ، فَكَذَا حَالُ عِلْمِهَا، كَذَا صرَّحَ بِهِ صَاحِبُ (الْإِشْرَاقِ).

وَأَيْضًا مَعْنَى قَوْلِـهِمْ: «وُجُوْدُ الْعِلَّةِ مُوْجِبٌ لِوُجُوْدِ الْـمَعْلُوْلِ»: أَنَّ وُجُوْدَهَا الْـخَارِجِيَّ يَسْتَلْزِمُ وُجُوْدَ الْـمَعْلُوْمِ كَذَلِكَ، لَا الذِّهْنِيُّ الْعِلْمِيُّ، مَعَ أَنَّ هَذَا الْإِسْتِلْزَامَ مُسَلَّمٌ فِي الْعِلَّةِ الْـمُوْجِبَةِ، لَا فِي غَيْرِهَا، وَالْوَاجِبُ تَعَالَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْـحَوَادِثِ الْيَوْمِيَّةِ لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَأَمَّا رَابِعًا: فَلِأَنَّ ذَاتَهُ تَعَالَى مُبَايِنٌ لِلْمُمْكِنِ، وَالْـمُبَايِنُ لَا يَكُوْنُ مَنْشَأَ الْانْكِشَافِ لِـمُبَايِنٍ آخَرَ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَعَالَى لَـمَّا كَانَ فِي غَايَةِ التَّقَدُّسِ وَالتَّنَزُّهِ نُوْرًا مَحْضًا، فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَكُوْنَ مَنْشَأَ انْكِشَافِ الْأَشْيَاءِ مَعَ كَوْنِهِ مُبَايِنًا، فَهَادِمٌ لِلْقَاعِدَةِ الْـمُقَرَّرَةِ عِنْدَهُمْ.

وَأَمَّا خَامِسًا: فَبِأَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَا يَكُوْنُ مَنْشَأً لِامْتِيَازِ الْأَشْيَاءِ الْكَثِيْرَةِ[٤].



(١) أي: الأعيان الثابتة الممكنة.

(٢) لعدم وجوده وصورته.

(٣) هذا إنما إذا كانت العلة علةً خارجية.

(٤) هذا ليس مطلقًا، بل إذا كان بجهة واحدة، بناءً على أنَّ الواحد لا يصدرُ عنه إلاَّ الواحد.

[مذهبُ الفرفوريوس أنَّه يعلمُها باتِّـحادِهِ مع معقولاتِه]

وَيَرِدُ عَلَى مَذْهَبِ فَرْفُوْرِيُوْسَ [1] أَنَّه لَيْسَ فِي الْـحَقِيْقَةِ غَيْرُ مَذْهَبِ الصُّوْفِيَّـةِ، أَوِ الْـحُكَمَـاءِ. فَمَـا يَرِدُ عَلَيْهِمَـا يَرِدُ عَلَيْهِ [2].

وَاللهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ، وَهُوَ الْـمُيَسِّرُ لِكُلِّ صِعَابٍ، فَلَهُ الْـحَمْدُ فِي الْـمَبْدَأ وَالْـمَآبِ.



(١) فَرفوريوس: الصُّوري، فيلسوف سوري يوناني، من مواليد صُوْر، يُعتبر أحدَ أبرز ممثِّلي الفلسفة الأفلاطونية المُحْدَثة، تتلمذَ على الأفلاطونِ، ووضع ترجمةً لحياته، انتقدَ النصرانيَّة انتقادًا قاسيًا في كتابٍ دعاه: «ضد النصارى».

(٢) أفاد الشيخ عبد الـحليم اللكهنويُّ الأنصاريُّ قُدس سرُّه في «حواشي ملاَّ حسن شرح السُّلَّم» نقلاً عن بعض العلماء رحمهم الله: أنَّ فرفوريوس قائلٌ بتغايُر الممكنات والواجب ذاتًا، وباتحادهما وجودًا، وهذا هو الفرق بين مذهبه وبين مذهب الصُّوفية؛ فإنَّهم قائلون بالعينيَّة ذاتًا ووجودًا، ولزمَ على مذهبه أنَّ وجود الباري تعالى عين الباري، فلو كان وجودُه عينَ وجود الممكنِ لزم أن يكون ذاتُه أيضًا عينًا للممكن، فيعودُ إلى مذهب الصوفية، ثم قال ملا حسن اللكهنويُّ قُدِّسَ سرُّه: إنَّ مذهب الفرفوريوس والصوفية طورٌ وراء طورُ العقل المتوسط، خارج عن البحث بالنظر والفِكر.

الفهرس



Scanned with CamScanner